**المملكة المغربية**

 **وزارة الداخلية**

 **عمالة اقليم قعة السراغنة**

 **جماعة قلعة السراغنة**

 **مديرية المصالح**

# قسم الشؤون الادارية والمالية والقانونية

#  مصلحة الشؤون الادارية والقانونية

#  مكتب شؤون المجلس واللجان

# محضر اجتماع الدورة العاديــة الاولى

# لشهــر فبراير 2024

# ( الجلســـــــــــــــــــــــــــــــــــــة الاولى )

 تطبيقاً لمقتضيات المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85، المؤرخ في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) انعقـــدت يــوم الاربعاء26 رجب 1445، الموافق 07 فبراير 2024 ، في جلسة علنية، الجلسة الأولى للدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024 لمجلس جماعة قلعة السراغنة، بقاعـة الاجتماعات بمقر جماعة قلعة السراغنة، على الساعة العاشرة صباحا، تحـــــــــــــــت رئاســـة الســـــــــيد **نور الدين ايت الحاج** رئيس المجلس الجماعي، وبحضور السيد **رشيد معروفي** باشا مدينة قلعة السراغنة.

* **العدد القانوني لأعضاء المجلس : 31**
* **الأعضاء المزاولون مهامهم : 31**
* **الأعضاء الحاضرون : 2601**

- **نور الدين ايت الحاج** : رئيس المجلس الجماعي

- **ياسين فنتاس** : النائب الأول للرئيس

- **عبد الرحيم الصالح** : النائب الثاني للرئيس

- **المكي الداهي** : النائب الرابع للرئيس

- **فيصل حياني** : النائب السادس للرئيس

- **عبد الرحيم مؤدن** : كاتب المجلس

- **بدر الدين الغزالي** : نائب كاتب المجلس

- **الحسن الحمري** : مستشار جماعي

- **سلوى الجابري** : مستشار جماعي

- **زهيرة بوجديان** : مستشار جماعي

**مولاي الطاهر بلفاسي** : مستشار جماعي

- **لطيفة مطاوع** : مستشار جماعي

- **الزهرة افس** : مستشار جماعي

- **عثمان بنعدي** : : مستشار جماعي

- **فاتحة الرافعي** : "

- **وفاء عابد** : "

- **نسرين حضرية** : "

- **حمزة الماحي** : "

- **سماح الحبشي** : "

- **سمير الخليفي** : "

- **نعيمة معروف** : "

- **رشيد الباسيط** : "

- **نزهة لعوينة** : "

- **عصام الطالعي** : "

- **عبد الرزاق اشليح** : "

- **وديع لحمادي** : "

* **المتغيبون بعذر : 05**

- **عبد الرحيم عياد** : النائب الثالــــــــــــــــث للرئيس

- **رشيد إفس** : النائب الخامس للرئيس

- **رجاء بدة** : مستشارة جماعية

- **زكرياء الزهيد** : مستشار جماعي

- **الحميد مجدي** : "

* **المتغيبون بدون عذر : لا احد**
* **المناصب الشاغرة : لاشيء**

كما حضر هذا الاجتماع بصفة استشارية السادة :

 - **فوزي حيمودي** : رئيس القسم الإداري الاقتصادي والمالي

- **المصطفى المنصوري** : رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات

 - **محمد حوزي** : رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية

- **محمد الصالح** : رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية.

- **جلال الدين بوهيمي** : رئيس مصلحة التعمير والبيئة والممتلكات

- **السعيد الحرشي** : رئيس مكتب الممتلكات

- **يوسف المرسلي** : عن مكتب الممتلكات الجماعية

- **بدر الدين بوعلالة** : رئيس مكتب شؤون المجلس واللجان

- **عبد اللطيف وهدان** : عن مكتب شؤون المجلس واللجان

- **عبد الحميد عابد** : قائد بباشوية قلعة السراغنة

**جـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــدول الأعمال**

1. تقديم التقرير الإخباري حول الأعمال التي قام بها رئيس المجلس وإخبار المجلس بالتغييرات التي طرأت على سجل المحتويات.
2. الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة خاصة بتعزيز شبكة رصد جودة الهواء بجهة مراكش آسفي .
3. المصادقة على ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة.
4. الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة بين الجماعة ونادي الاولمبيك الرياضي السرغيني للكرة الشاطئية.
5. برمجة الفائض المتوفر عن سنة 2023.
6. الدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي لاستغلال الملك العمومي لأغراض البناء.
7. الدراسة والمصادقة على تعديل القرار التنظيمي رقم 42/2014 في شأن تنظيم الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية او صناعية او مهنية.
8. المصادقة على اقتناء القطع المختلفة للمرافق العمومية بتجزئة الهدى 1و2و3.
9. اقتناء عقار لإنشاء قرية رياضية.
10. المصادقة على اقتناء قطعة ارضية لانجاز سوق لبيع السيارات والدراجات المستعملة.
11. المصادقة على قرارات احداث محطات طرقية لسيارات الاجرة الصنف الاول: اتجاه بنجرير والعطاوية ، اتجاه بني عامر ميات واولاد يعكوب.
12. تقديم الأجوبة عن الأسئلة الكتابية.

وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني، الذي تنص عليه المادة 42 من القانون التنظيمي، افتتح السيد الرئيس هذه الدورة بكلمة رحب في مستهلها بالسيد الباشا، وبالسادة رؤساء المصالح الخارجية وبالسادة أعضاء المجلس وبالسادة رؤساء الأقسام والمصالح الجماعية وبالسادة ممثلي المشهد الإعلامي والمجتمع المدني. وقبل الدخول في المناقشات ، طلب من الحضور الكريم قراءة الفاتحة ترحما على أرواح : **والدة السيد رئيس المجلس الجماعي، ووالدة المستشار السيد عبد الرزاق اشليح، وعلى روح الموظفة الجماعية أمينة المالكي**.

كما تشرف السيد الرئيس بإحاطة المجلس علما، بأنه تطبيقا للمادة 40 من القانون التنظيمي رقم113.14 التي تنص على أنه يجوز لأعضاء المجلس المزاولون مهامهم أن يقدموا للرئيس، بصفة فردية، وعن طريق الفريق الذي ينتمون إليه طلبا كتابيا قصد إدراج كل نقطة تدخل في صلاحيات المجلس في جدول أعمال الدورات، يتعين أن يكون رفض إدراج كل نقطة مقترحة معللا، وأن يبلغ إلى مقدم أو مقدمي الطلب .

يحاط المجلس علما، دون مناقشة، عند افتتاح الدورة بكل رفض لإدراج نقطة أو نقاط اقترح إدراجها في جدول الأعمال، ويدون ذلك وجوبا بمحضر الجلسة، **وبناء عليه** فقد قدم المستشار السيد الحميد مجدي بطلب إدراج نقطتين بجدول أعمال هذه الدورة : **النقطة الاولى :**

- تتعلق بالمصادقة على فسخ العقدة التي تم إبرامها بين جماعة قلعة السراغنة وشركة التدبير المفوض لقطاع تطهير الصلب "اوزون" قلعة السراغنة، والتي تم رفضها للأسباب التالية :

- وذلك لكون الجماعة مرتبطة بعقد التدبير المفوض طبقا لمقتضيات القانون رقم 54.05 المتعلق بالتدبير المفوض للمرافق العامة، كما أن شروط الفسخ تنظمها بنود الاتفاقية.

**النقطة الثانية**:

- تتعلق بعقد اتفاقية مع إحدى مراكز الأبحاث أو إحدى الجمعيات الهادفة التي لها علاقة بتثمين التراث المادي والتراث اللامادي وحمايتهما وإدماجهما في البرامج والمشاريع التنموية والثقافية لمدينتنا، والتي تم رفضها للأسباب التالية:

- وذلك لكون خصوصية هذه النقطة تستدعي تقديم ملف متكامل يتضمن نموذجا من هذه الاتفاقية وورقة التقديم حول الغاية والهدف منها.

 وبناء عليه، نطلب منكم اقتراح احد مراكز الأبحاث او الجمعيات ذات الصلة بالموضوع لمساعدة مصالح الجماعة المختصة مستقبلا لبلورة مشروع الاتفاقية في الموضوع، والتي يمكن تدارسها وعرضها على أنظار المجلس الجماعي في اقرب دورة ممكنة وفق المساطر القانونية الجاري بها العمل.

بعدها أعلن عن افتتاح الجلسة الأولى من الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، والتي يتضمن جدول أعمالها النقط التالية:

1. تقديم التقرير الإخباري حول الأعمال التي قام بها رئيس المجلس وإخبار المجلس بالتغييرات التي طرأت على سجل المحتويات.
2. الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة خاصة بتعزيز شبكة رصد جودة الهواء بجهة مراكش آسفي.
3. المصادقة على ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة.
4. الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة بين الجماعة ونادي الأولمبيك الرياضي السرغيني للكرة الشاطئية.
5. برمجة الفائض المتوفر عن سنة 2023.
6. الدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي لاستغلال الملك العمومي لأغراض البناء.
7. الدراسة والمصادقة على تعديل القرار التنظيمي رقم42/2014 في شأن تنظيم الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية او صناعية او مهنية.
8. المصادقة على اقتناء القطع المختلفة للمرافق العمومية بتجزئة الهدى 1و2و3.
9. اقتناء عقار لإنشاء قرية رياضية.
10. المصادقة على اقتناء قطعة أرضية لانجاز سوق لبيع السيارات والدراجات المستعملة.
11. المصادقة على قرارات احداث محطات طرقية لسيارات الاجرة الصنف الاول: اتجاه بنجرير والعطاوية، اتجاه بني عامر ميات وأولاد يعكوب.

**النقطة الأولى : تقديم التقرير الإخباري حول الاعمال التي قام بها رئيس المجلس وإخبار المجلس بالتغييرات التي طرأت على سجل المحتويات**.

تطبيقاً لمقتضيات المادة 106 من القانون التنظيمي 14 .113 المتعلق بالجماعات ، يشرفني أن أقدم للمجلس تقريرا إخباريا حول الأعمال والأنشطة التي تم القيام بها خلال الفترة الممتدة بين دورة أكتوبر 2023  ودورة يناير 2024.

 فضلا عن التدبير اليومي للجماعة، الذي يتم فيه السهر على تقديم كل أنواع الخدمات للمواطنين، يمكن حصر الأعمال والأنشطة التي تم القيام بها في المحاور التالية :

* **المحور الأول : القسم الاداري والاقتصادي والمالي**
1. **مصلحة الشؤون الادارية والقانونية**

**1-1 مكتب شؤون المجلس واللجان**

* **أهم الاجتماعات التي حضرها الرئيس بمقر العمالة أو بالمصالح الخارجية :**
1. اجتماع بمقر المديرية الجهوية للوكالة الوطنية للسلامة الطرقية بتاريخ 12 اكتوبر 2023، حول احداث مشروع مخطط عمل خاص بفئة الدراجات ذات عجلتين أو ثلاثة بجهة مراكش آسفي.
2. دعوة من السيد العامل بمسجد الحرشة بتاريخ 24 أكتوبر 2023، لإحياء الذكرى 25 لوفاة فقيد العروبة و الاسلام المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله بواسع رحمته.
3. اجتماع بدار المنتخب بتاريخ 26 أكتوبر 2023، حول لجنة التنمية الاقتصادية والتعاون والشراكة.
4. دعوة من رئيس جمعية الوداد الرياضي السرغيني بدار الجمعيات بتاريخ 08 نونبر 2023 ، من أجل حضور اللقاء الختامي للدورة التكوينية للحصول على رخصة التدريب.
5. اجتماع بعمالة الإقليم بتاريخ 09 يناير 2024، حول مشروع إحداث محطة للطاكسيات الكبيرة في اتجاه بن جرير.
6. المشاركة في اليوم الدراسي بمقر غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة مراكش آسفي بتاريخ 16 يناير 2024، حول قطاع اللوجستيك : الواقع والآفاق بجهة مراكش آسفي.
* **اجتماعات مكتب المجلس :**

عقد مكتب المجلس اجتماعات بتاريخ :

- 20 و 23 نونبر 2023

- 20 اكتوبر 2023

- 04 و 17 يناير 2024

* **اجتماعات اللجن الدائمة :**

عقدت اللجان الدائمة اجتماعاتها حسب التواريخ التالية، وذلك لدراسة النقط المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة :

* **اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة :**
	+ عقدت هذه اللجنة اجتماعات لها بتاريخ 04 و23 اكتوبر 2023، 26 و29 يناير 2024
* **اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات** :
	+ عقدت هذه اللجنة اجتماعين لها بتاريخ 24 يناير 2024.
* **اللجنة المكلفة بالشؤون الاجتماعية والثقافية والرياضية**
	+ عقدت هذه اللجنة اجتماع لها بتاريخ 23 يناير 2024
* **اللجنة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة :**
	+ عقدت هذه اللجنة اجتماعين لها بتاريخ 02 اكتوبر 2023 و 24 يناير 2024.
* **اللجنة الملكفة بالتعاون الدولي والشراكات**
	+ عقدت هذه اللجنة اجتماعات بتاريخ 23 اكتوبر 2023 و 22و 23 يناير 2024.
* **مكتب الشؤون القانونية والمنازعات :**

تقوم المصلحة بالأعمال الاعتيادية المتعلقة بتدبير الشؤون القانونية، من خلال التواصل مع محامي المجلس الجماعي وحضور الخبرات القضائية وكذا حضور الاجتماعات التنسيقية بالمحكمة الإدارية .

**- القضايا المرفوعة ضد الجماعة : 05**

|  |  |
| --- | --- |
| **نوع القضية** | **العدد** |
| * طلب تعليق الاعلانات بالمكان المخصص لذلك بمقر الجماعة
 | **04** |
| * طلب تعويض المسؤولية التقصيرية
 | **02** |
| * طلب الغاء قرار اداري
 | **01** |
| * طلب تعويض عن الاعتداء المادي
 | **04** |
| * طلب تعويض عن طرد تعسفي
 | **01** |
| **المجموع** | **05** |

**- القضايا المرفوعة لصالح الجماعة : لاشيئ**

 **1-2 مكتب الحالة المدنية والمصادقة على الوثائق :**

 تقوم هذه المصلحة بتسليم جميع أنواع النسخ وتسجيل الولادات والوفيات وأحكام الولادات والوفيات والأحكام التنقيحية والإصلاحات بالأحرف اللاتينية، وبيانات الزواج والطلاق والوفاة، والشواهد المختلفة وتصحيح الإمضاءات وتسليم النسخ المطابقة لأصولها.

**1-3 مكتب الموارد البشرية :**

 القيام بالأعمال الاعتيادية المتعلقة بتدبير مكتب الموارد البشرية والمتعلقة بمعالجة الرخص الإدارية وتحرير مذكرات التعيين وإعداد قرارات التعويضات المختلفة ودراسة الطلبات المختلفة.

1. **مصلحة الموارد المالية :**

 إضافة إلى الأنشطة الاعتيادية للقسم ، والمتمثلة في استخلاص الضرائب والرسوم الجماعية، دفع المداخيل المحصل عليها من طرف المحصلين، تسليم الشواهد الإدارية، تسجيل التقييدات المحاسباتية وحصر المداخيل المستخلصة من طرف وكالة المداخيل مع الخازن الجماعي ، أنجزت المكاتب التابعة لهذه المصلحة الأنشطة التالية :

* إشعار الملزمين بالرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية.
* المعالجة المعلوماتية للملزمين بالرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية المتعلقة بتجزئة الصفا.
* مراسلة مؤسسة العمران قصد طلب معلومات بخصوص الأراضي الحضرية غير المبنية المحصاة مؤخرا.
* إعلان عن طلب عروض أثمان مفتوحة ، مع إجراء جلسة عمومية رقم 06/2023 بتاريخ 18 أكتوبر 2023، من اجل كراء مرفق سوق الزيتون عن الفترة الممتدة من 19 أكتوبر 2023 إلى غاية 28 فبراير 2024، من طرف شركة أسواق مراكش. التي قدمت مبلغ 41.800.00 درهم كأعلى عرض مالي عن المدة المذكورة. وقررت اللجنة عدم قبول عرض نفس الشركة للمرة الثانية، وذلك لكونه عرضا ماليا غير كافي وغير مقنع ويخل بشرط الثمن الافتتاحي المدرج في الإعلان المذكور أعلاه، وبالتالي تقرر تدبير هذا المرفق من طرف الجماعة.
* إعلان عن طلب عروض أثمان مفتوحة، مع إجراء جلسة عمومية رقم 07/2023 بتاريخ 04/12/2023 من اجل بيع المحجوزات التي مر عليها الأجل القانوني.
* مراسلة الملزمين قصد تسوية الوضعية الادارية والمالية للعلامات غير المرخصة والمثبتة بالملك العمومي، المتعلقة بالأنشطة التجارية و الخدماتية.
* انطلاق عملية استخلاص الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية.
* مراسلة السيد عامل إقليم قلعة السراغنة قصد التزود بلائحة أرباب النقل العمومي بجميع أصنافه.
* مراسلة السيد مدير تقسيمية الضرائب المباشرة وغير المباشرة قصد طلب القيمة الايجارية لجميع المناطق بقلعة السراغنة.
* مراسلة السيد رئيس مصلحة تسجيل السيارات قصد التزود بلائحة أرباب النقل العمومي (الحافلات والنقل المزدوج) التي تأخذ نقطة انطلاقتها من قلعة السراغنة.
* عقد اجتماع بتاريخ 15 دجنبر 2023، للبث في ملفات طلبات الإعفاء من الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية والتي هي موضوع رخصة البناء.
* انجاز مشروع قرار تنظيمي يتعلق بتنظيم شغل الملك الجماعي بمنقولات وعقارات ترتبط بممارسة أعمال تجارية وصناعية ومهنية لنصب اللوحات الاشهارية.
1. **مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات:**

**3-1 مكتب الميزانية والمحاسبة:**

* القيام بالأنشطة الاعتيادية من إلتزام وأداء النفقات الخاصة بسندات الطلب والصفقات الجارية و أجور الأعوان العرضيين.
* إعداد ميزانية سنة 2024، ابتداء من مناقشتها من طرف اللجنة الدائمة المختصة وطرحها على مداولات المجلس الى حين التوصل بها مؤشر عليها من طرف السيد عامل الإقليم ونشرها للعموم بمقر وموقع الجماعة وبالبوابة الوطنية للجماعات الترابية.
* الشروع في إعداد القوائم المحاسبية والمالية برسم سنة 2024 بعد التأشير على الميزانية ونشرها.
* الشروع في إعداد بيانات حصر ميزانية 2023.
* الشروع في إعداد القوائم المحاسبتية والمالية برسم سنة 2023، بعد حصر الميزانية ونشرها.

**3-2 مكتب الصفقات :**

إعداد ملف طلبات العروض للصفقات التالية:

* طلب عرض مفتوح مبسط رقم 11/2023 المتعلق بأشغال صيانة الطرق بجماعة قلعة السراغنة. (في إعطاء انطلاقة الأشغال)

**3-3 مكتب أجور الموظفيــن :**

* أداء الأجور الشهرية للموظفين ومختلف التعويضات المرتبطة بمزاولة المهام الموكلة إليهم.
1. **مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والرياضية**

**4-1 مكتب الرخص والشرطة الإدارية**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **الوصف** | **العدد** | **ملاحظات** |
| **1** | الرخص التجارية واستغلال الملك العمومي | **58** |  |

**- الرخص المسلمة :**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **الوصف** | **العدد** | **ملاحظات** |
| **1** | الرخص الاقتصادية | **35** |  |
| **2** | رخص استغلال الملك العمومي المؤقت | **01** |  |

**- شكايات رفع الضرر:**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **الوصف** | **العدد** | **ملاحظات** |
| **1** | شكايات تتعلق بالأنشطة التجارية  | **08** |  |

**- رخص شغل الملك الجماعي العام مؤقتا لغرض تجاري**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
|  | **نوع شغل الملك الجماعي** | **العدد** | **ملاحظات** |
| **1** | لاشيء | **00** |  |

**- المشاركة في اجتماعات مختلفة .**

**4-2- مكتب حفظ الصحة :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | **العدد** | **ملاحظات** |
| التحاليل المخبرية للماء  | **14** | بالمختبر الإقليمي لمندوبية وزارة الصحة |
| التحاليل المخبرية للمواد الغذائية | **08** |
| مراقبة مادة الكلور في الماء  | **55** |  |
| البطائق الصحية المسلمة  | **11** |  |
| المحلات التجارية التي تمت مراقبتها  | **67** |  |
| عدد الملقحين ضد داء السعر  | **183** |  |
| معاينة الوفيات  | **166** |  |
| محاضر الحجز والإتلاف | **36** |  |
| عمليات الرش بالمبيدات | **12** |  |
| الإنذارات الموجهة  | **24** |  |

**- جدول خاص بالمنتجات الغذائية الفاسدة التي تم حجزها وإتلافها :**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المــــــــــــــــــــــــــــــــواد** | **العــــــــــــــــــــــــــــــــــــدد** | **ملاحظـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــات** |
| السمك  | 848 كيلوغرام | يتم إتلاف المواد المحجوزةبالمطرح الخاص بالمجزرة البلدية |
| اللحوم البيضاء  | 2460 كيلوغرام |  |
| اللحوم الحمراء  | 440 كيلوغرام |  |
| المصبرات  | **وحدة** | **Kg** |  |
| 1426 | - |  |
| الحليب ومشتقاته  | **وحدة** | **لتر** |  |
| 568 | 260 |  |
| المشروبات والحلويات  | **وحدة** | **Kg** |  |
| 298 | 149 |  |
| مواد غذائية مختلفة  | **وحدة** | **Kg** |  |
| - | 460 |  |
| الأواني الغير الصالحة للاستعمال التي تم حجزها | **460** |  |

**4-3 نشاط دار الجمعيات :**

1. **الأنشطة والدورات التكوينية : 20**
2. **الأنشطة الجمعوية واللقاءات التواصلية :44**
3. **الجموع العامة : 11**

 - جموع عامة تأسيسية : 07

- جموع عامة تجديدية : 04

**المحور الثانـــــــــــــــــــــــــــــــــي : القسم التقني**

1. **مصلحة التعمير والبيئة والممتلكات:**

 إضافة إلى القيام بالأعمال الاعتيادية المتعلقة بمنح الرخص والشواهد المختلفة المتعلقة بمجال التعمير، يتم تتبع مشاريع إعادة الهيكلة ، والبنايات الآيلة للسقوط و تدبير قطاع التعمير بصفة عامة، إضافة إلى تدبير الأملاك الجماعية الخاصة فيما يخص الاقتناءات والأكرية، بالإضافة إلى البث في مراسلات تهم إعلانات انتهاء تحديد وملخصات مطلب التحفيظ، ولمزيد من التفصيل اقترح البيانات التالية :

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المصالح** | **نوع الوثيقة** | **العدد** |
| **مكتب الرخص والشواهد** | رخص البناء | **168** |
| رخص الربط بالعداد الكهربائي- رخص السكن -رخص الاستغلالات التجارية | **221** |
| المشاريع الصغرى | **140** |
| المشاريع الكبرى | **19** |
| تهيئة المحلات التجارية | **-** |
| شواهد الشراء على الشياع | **14** |
| قرارات الهدم | **02** |
|  |  |  |
| **مكتب المراقبة** | الاخبار بمخالفات البناء | **-** |
| الشكايات | **36** |
| الاشهادات | **02** |
| **مكتب المناطق الخضراء** | صيانة الحدائق | **-** |

* 1. **مكتب الممتلكات**

- تدبير الأملاك الجماعية فيما يخص:

* البث في مراسلات تهم إعلانات انتهاء تحديد وملخصات مطلب التحفيظ.
* تسليم شواهد الاستفادة الخاصة بالدكاكين المستغلة بجوطية جنان الشعيبي.
* حل المشاكل المتعلقة بمحطة الوقوف بالمدينة بتنسيق مع مصلحة الجبايات والشرطة الإدارية.
* تدبير الأملاك الجماعية الخاصة فيما يخص الاقتناءات والاكرية.
* المشاركة في اجتماعات اللجن الإقليمية واجتماعات مكتب المجلس.
* مسك وتحيين سجل المحتويات.
	1. **مكتب المناطق الخضراء**

 تقوم هذه المصلحة بالأعمال الاعتيادية والمتمثلة في تتبع الأشغال وصيانة المساحات والحدائق العمومية ، كما يقوم بإرسال فرق من اجل الحراسة وصيانة الحدائق بالمدينة، وتشذيب الاغراس والأشجار بالمدينة .

 كما أن جميع الساحات والأماكن العمومية التي تعتمد على الصهاريج المتنقلة للسقي تعرف جفافا وتدهورا واضحا للاغراس لعدم توفر المكتب على اللوازم الخاصة للسقي، وبهذا أصبح التدخل ملح واستعجالي.

1. **مصلحة الاشغال وتتبع المشاريع :**
	1. **مكتب الاشغال والصيانة :**

**- المشاريع المنجزة من طرف جماعة قلعة السراغنة:**

**1- المشاريع المنجزة من طـرف الجماعة :**

* **مشروع تسيير واستغلال المطرح العمومي بتكلفة 700 ألف درهم:** في طور الدراسة.
* **مشروع إحداث محددات السرعة Dos d’ânes) ( بتكلفة 400 ألف درهم**: نهاية الأشغال**.**
* **مشروع بناء ثلاث ملاعب للقرب بالعشب الاصطناعي) بتكلفة 2 مليون درهم** : تمت الدراسة .
* **مشروع بناء سوق السمك:** سيتم تحيين تكلفة المشروع من 3.09 مليون درهم إلى 3.4 مليون درهم وفي نفس الوقت توفير العقار المناسب.
* **مشروع بناء مسبح شبه اولمبي:** تم إلغاء الصفقة وسيتم تحيين التكلفة من 1.74 مليون درهم إلى 2.5 مليون درهم.
* **مشروع انجاز سور محطة معالجة المياه العادمة** :بلغت نسبة تقدم الأشغال %40.
* **مشروع تهيئة الطرق بالمعهد العالي للتكنولوجيا والمخفر الجديد للشرطة :** الأشغال متوقفة رغم إشعار المقاول بذلك.
* **مشروع تقوية الطرق بالمدينة بتكلفة 900 ألف درهم**: رست الصفقة في انتظار بداية الأشغال.
* **مشروع تهيئة الطرق بالمدينة بتكلفة 2 مليون درهم:** في طور الدراسة**.**
* **مشروع تهيئة الطريق الوطنية RN8 باتجاه بني ملال بتكلفة 9 مليون درهم:** في طور الدراسة.
* **مشروع تهيئة الطرق بالمدينة الممول من طرف صندوق التجهيز الجماعي FEC**: الأشغال وصلت إلى%80، في انتظار توصل المقاول بالاعتمادات التي رصدت له عن الأشغال التي أنجزها، قبل إتمام الأشغال المتبقية.
* **مشروع إحداث قرية رياضية بالمدينة**: في انتظار توفير العقار المناسب لاحتضان المشروع.

**2- المشاريع المزمع انجازها في إطار الشركات والتعاون:**

* **مشروع بناء ملحقة إدارية بتجزئة النور 2 :** تم انجاز الدراسة والإعلان عن الصفقة لكن لم يتعهد أي مقاول ، في انتظار تحيين المبلغ المرصود والمصادقة عليه من طرف المجلس الجماعي**.**
* **مشروع انجاز كلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية :** في انتظار الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة والتعاون.
* **مشروع تهيئة الطرق بالجانب الغربي للمدينة من طرف مؤسسة العمران:** في طور الانجاز.

**وبخصوص سجل المحتويات، أخبركم بالتغييرات التي طرأت على هذا السجل :**

 فبناء على مقتضيات المادة 03 من القانون رقم 57.19 المتعلق بنظام الأملاك العقارية للجماعات الترابية.

 وبناء على القرار المشترك لوزير الداخلية و وزيرة الاقتصاد و المالية رقم 3710.21 الصادر في 17 صفر 1444 ه الموافق ل 14 شتنبر 2022 بتحديد نموذج سجل المحتويات و البيانات التي يجب أن يضمنها وكيفية مسكه. وتنقسم الأملاك العقارية التابعة لجماعة قلعة السراغنة، إلى قسمين ، أملاك عامة و أملاك خاصة :

 - **سجل المحتويات الخاص بالأملاك العامة** : يتكون من 336 صفحة

 تشمل الطرق ،الساحات، الحدائق ، المحلات التجارية ، المراحيض ، المقاهي، الممرات ، مواقف السيارات ، بالإضافة إلى المرافق العمومية التالية : مقر الجماعة ، المجزرة الجماعية ، سوق الجملة لبيع الخضر و الفواكه ، السوق الأسبوعي المحطة الطرقية للمسافرين ، المشتلة .

 - **سجل المحتويات الخاص بالأملاك العقارية الخاصة:** يتكون من 121 صفحة

 ويشمل المنازل السكنية ،المحلات التجارية والمقاهي.

 هذا السجل لم تطرأ عليه أي تغييرات باستثناء الزيادة في نسبة السومة الكرائية ب 8% بالنسبة للمنازل السكنية و 10% بالنسبة للمحلات التجارية بداية من فاتح شهر غشت 2023 .

 كما ستقوم المصلحة المختصة بنشر السجل المحين بوسائل الإشهار الملائمة، ولاسيما البوابة الوطنية بالجماعات الترابية، مع تبليغ نسخة منه الى المحاسب المكلف، ويحدد بقرار مشترك لوزير الداخلية والوزير المكلف بالمالية ، نموذج سجل المحتويات والبيانات التي يجب ان يتضمنها وكيفيات مسكه.

**النقطة الثانية : الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة خاصة**

 **بتعزيز شبكة رصد جودة الهواء بجهة مراكش آسفي.**

**العـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــرض:**

- **السيد الرئيس** : أخبر السادة أعضاء المجلس الجماعي، بأن جماعة قلعة السراغنة منخرطة بإيجابية في الصندوق الإفريقي لدعم التعاون اللامركزي الدولي للجماعات الترابية، وبذلك فجماعتنا معنية بالمشاريع المقررة من طرف هذا الصندوق، وبالتالي أصبحنا منخرطين في اتفاقيات دولية، بعدما كان الأمر مقتصرا على الاتفاقيات المحلية والجهوية والوطنية. وعلاقة بموضوع النقطة المدرجة والمتعلقة بتعزيز شبكة رصد جودة الهواء جهة مراكش آسفي، أعطي الكلمة للسيد رئيس اللجنة المكلفة بالتعاون الدولي والشراكات لتلاوة تقريره في الموضوع.

**- السيد عثمان بنعدي**: بخصوص هذه النقطة، تبين للجنة بعد تفحص مضامين الاتفاقية مدى انسجامها مع الدور المنوط بالجماعات في مجال حماية البيئة وترسيخ مبادئ التنمية المستدامة، وذلك من اجل تعزيز ورصد ملوثات الهواء بجهة مراكش آسفي، ومدى أهمية الانخراط في هذه الاتفاقية خصوصا وان التزامات الجماعة فيها غير مكلفة ماديا.

**المناقشـــــــــــة**:

- **السيد عبد الرزاق أشليح** : بخصوص هذه الاتفاقية، يجب أن تكون مرفقة بدراسة معينة على مستوى الجهة، لتحديد طبيعة هذه المنطقة التي ننتمي إليها، والتي هي منطقة شاسعة تتنوع فيها الطبيعة المناخية، وكذلك أنها منطقة توجد بها مجموعة من الملوثات. إذا كان القصد، هو التصدي لهذه الملوثات وإيجاد حلول لها، فنحن مع هذه الفكرة. أما إذا كان القصد هو رصد الجودة، فهذه الجودة غامضة أيضا بطبيعة الحال، فلا فائدة من وضع محطات لرصد جودة الهواء، علما أن هناك عدة أسباب متعددة تؤدي إلى تلوث البيئة، فمنطقة آسفي مثلا، توجد بها مجموعة من المعامل الكيميائية مثل ماروك فوسفور01 و02، والتي تعطي إفرازات وانبعاثات سامة، هل سيكون هناك تصدي لهذه الملوثات وفرض نوع من الصرامة لحث مسؤولي هذه الشركات أو المعامل، على معالجة تلك النفايات بطرق تقنية وعلمية التي تحمي أجواءنا. كذلك الأمر بالنسبة لمدينة قلعة السراغنة، خصوصاً الساكنة المجاورة للمطرح الجماعي التي تعاني من انبعاث الروائح الكريهة، فالمطلوب هو البحث عن الحلول، بإزالة المطرح الحالي والبحث عن مطرح جديد، كما يجب التفكير في أمر الأزبال التي تبقى طيلة اليوم منتشرة بجميع أحياء المدينة. نحن مع هذه الاتفاقية إذا كانت غايتها هي التصدي لهذه المشاكل. هناك غموض في هذه الاتفاقية بحيث لا وجود لجميع العمالات والأقاليم التي تنتمي إلى الجهة، ومادام أن المسألة جهوية، فلماذا لا يتكلف بها المجلس الجهوي لمراكش آسفي للقيام بجميع التحليلات اللازمة.

- **السيد عصام الطالــــــــــــعي**: بالنسبة لالتزاماتنا في الاتفاقية، فالملاحظ أن الجماعة لا تلتزم بها بشكل فعلي، فما الغاية من إضافة هذه الاتفاقيات ضمن تحملات الجماعة، ونحن لم نلتزم بتعهداتنا في الاتفاقيات السابقة،وآخرها الاتفاقية المتعلقة بإحداث مجموعة الجماعات الترابية للتوزيع لجهة مراكش آسفي. كان هناك بند من الاتفاقية يشير بتمثيلية الجماعة بهذه المجموعة، الشيء الذي لم يحترم.

- **السيد الرئيـــــــــــــــــــــــس**: بالنسبة للديباجة المتعلقة باتفاقية رصد جودة الهواء، فأطراف هذه الاتفاقية هم :

وزارة الداخلية، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ولاية جهة مراكش، مجلس الجهة، بالإضافة إلى بعض الجماعات كمراكش وقلعة السراغنة، آسفي والصويرة. إذن فنحن محظوظون لنكون أعضاء في هذا الاتفاقية، فهذا موقع إيجابي لمدينة قلعة السراغنة وقيمة مضافة لها. كما أن هذه الاتفاقية تعتبر إطارا أو نموذجاً لا يمكن تغيير الكثير من مضامينه. أما بالنسبة لمسألة المطـــــــــــــرح الإقليمي التي جاءت على لسان العضو المحترم، فالجماعة منخرطة في مجموعة الجماعات الترابية " التضامن" لإحداث المطرح الإقليمي، ومساهمات الجماعة الترابية فيها، تتم بشكل منتظم، وسيرى النور في القريب العاجل. وسينعقد اجتماع لهذه المجموعة مساء هذا اليوم، ومن بين النقط المدرجة بجدول أعمالها، إخراج هذا المشروع إلى حيز الوجود، وبالتالي فالمشاكل المطروحة بالمطرح الحالي سوف نعمل على نتجاوزها. أما بالنسبة لمجموعة الجماعات الترابية للتوزيع لجهة مراكش آسفي، فلم يتم إعطاؤنا التمثيل داخل هذه المجموعة بالشكل الذي نستحق، وقد تم رفع الملف إلى الجهاز القضائي.

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024 ، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة خاصة بتعزيز شبكة رصد جودة الهواء بجهة مراكش آسفي. وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

* المصوتون بنعم : **23**
* المصوتون بلا : **لا أحد**
* الممتنعون : **لا أحد**

**بيــــــــــــــــــــــان التصويت**

* - عدد الحاضرين : **23**
* - عدد الأصوات المعبر عنها : **23**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموافقون** | **الرافضون** | **الممتنعون** |
| **- نورالدين ايت الحاج – ياسين فنتــــــــــــــــــــــــــــــــــاس- عبد الرحيم الصالــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــح –****المكي الداهي – فيصل حياني – عبد الرحيم مؤدن – بدر الدين الغزالي – الحسن الحمــــــــــــــــــــــــــــــــري – سلـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــوى الجابري – زهيرة بوجــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــديان –** **مولاي الطاهـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــر بلفاسي – لطيفة مطـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــاوع – الزهــــــــــــــــــــــــــــرة افس –****عثمان بنعدي – فاتحة الرافعي – وفــــــــــــــــــــاء عابد- نسرين حضريـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة – حمزة الماحي – سمير الخليفي – رشيد الباسيط – نزهة لعوينـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة – عصام الطالعي – عبد الرزاق أشليح .** | **لا أحد** | **لا أحد** |

**ملاحظـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة** : أصبح عدد أعضاء المجلس الحاضرين23 ، وذلك بعد مغادرة السادة :

***نعيمــــــــــــــة معروف*** *–* ***وديع لحمادي******وسمـــــــــــــاح الحبشي*** لقاعة الاجتماعات.

**يقـــــــــــــــــــــــــــــــــرر ما يلي :**

 صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، **على اتفاقية شراكة خاصة بتعزيز شبكة رصد جودة الهواء بجهة مراكش آسفي.**

**توقيع رئيس المجلس: توقيع كاتب المجلس:**

* **النقطة الثالثة : المصادقة على ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة**.

**العــــــــــــــــــــــــــــــرض** :

- **السيد الرئيس** : كما في علمكم، فإن ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة يعتبر سدا للذريعة، والوقاية خير من العلاج . أي قبل قدوم المفتشين المكلفين من الوزارة أو المجلس الجهوي للحسابات. فوزارة الداخلية لها نظرة متقدمة تتجلى في الاستشراف واحترام هذا الميثاق، الذي يعتبر افتحاصا داخليا. وبالتالي يتم إعداد تقارير مسبقة لمساعدة المفتحصين أو المفتشين على هذا الافتحاص، كما ان هذا الأخير يفيد الجماعة في تصحيح العيوب إن وجدت.

فالمواد 116 ، 145 ، 345 تنص على أن الجماعات الترابية تقع تحت تفتيش سنوي، تقوم به المفتشية العامة لوزارة الداخلية ووزارة المالية والمجلس الجهوي للحسابات. وأعطي الكلمة لرئيسة اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات لتلاوة تقرير اللجنة في الموضوع.

- **السيدة لطيفة مطاوع** : بالنسبة لهذه النقطة، فاللجنة تثمن المجهودات المبذولة من أجل المصادقة على ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة من أجل تنزيله للقيام بالوظائف والمهام الموكولة لمكتب الافتحاص الداخلي، وهو ما سيعزز الحكامة والتدبير الناجع لمختلف الأقسام والمصالح الجماعية.

**المناقشـــــــــــــــــــــــــــــــة** :

**- السيد رشيد الباسيط :** بالنسبة لهذه النقطة هناك ملاحظة مبدئية تتعلق بالتأخير الذي حصل من عدم المصادقة على ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة، لأننا صادقنا في النظام الداخلي للمجلس، على مكونات لجنة الافتحاص الداخلي، التي لم يتم تفعيلها، واليوم نرى هذه الوثيقة التي بين أيدينا وأتساءل هل أعدها المجلس أم مجرد القيام بنسخها؟ لأن مهمة الافتحاص الداخلي شيء جميل، كذلك يعتبر هذا الأخير بمثابة مناعة داخلية. لكن نحن الآن في السنة الثالثة، وللأسف لم نر أي تقرير لهذه اللجنة، وحتى القانون التنظيمي للجماعات، وفي إطار الحكامة فإن تقارير الافتحاص يجب أن تنشر ليطلع عليها عموم الساكنة، وهذا ما لم يفعل، وقد اطلعت على وثيقة من جماعة أخرى ولاحظت أنها طبقا للأصل لما بين أيدينا. هل هناك وثيقة واحدة معتمدة وطنيا؟

**- السيد الرئيس :** ميثاق الافتحاص الداخلي مشروع لوزارة الداخلية لمواكبة الجماعات الترابية، يتضمن نظرة متقدمة من أجل تجويد الأداء، ويمكن تشبيه أعضاء هذه اللجنة بمثابة خلية داخلية تقدم تقارير للجهات المختصة للاستعانة بها، وتسهيل عملية الافتحاص. لأن هذا هو التوجه المقصود من لدن الوزارة، ويلتزم المجلس الجماعي بضرورة المصادقة على ميثاق الافتحاص الداخلي هذا.

**- السيد رشيد الباسيط :** إنها بادرة جيدة ومحمودة ومنصوص بالمادة272 من القانون التنظيمي للجماعات الترابية، بحيث إن الجماعة تحت رئيس مجلسها تعتمد على التقييم لأدائها، والمراقبة الداخلية والافتحاص وتقديم حصيلة تدبيرها. بمعنى أن القانون هو الذي منح للرئيس صلاحية اعتماد التقييم والافتحاص، وليست وزارة الداخلية كما سبقت الإشارة. فلماذا لم يتم تفعيلها من قبل؟ أتمنى أن يتم تفعيل هذا الافتحاص وإن جاء متأخرا، وأن نطلع على تقارير هذه اللجنة باعتبارنا أعضاء في هذا المجلس.

**- السيد الرئيس :** لتفعيل هذه اللجنة لابد من وجود طرف آخر لمساعدتنا وهو وزارة الداخلية.

**- السيد رشيد الباسيط :** أختلف معك السيد الرئيس، فالأمر من اختصاصكم ولا يتطلب وجود جهة أخرى، وأعتقد أنه من باب الحكامة يجب إشراك أعضاء المجلس الجماعي في خلية الافتحاص الداخلي، إلى جانب موظفي الجماعة إذا لم يكن هناك مانع قانوني.

- **السيد فوزي حيمودي** : للتوضيح بالنسبة لهذه النقطة، فبالإضافة إلى المادة 272 من القانون التنظيمي للجماعات التي تنص على اعتماد الجماعة للافتحاص الداخلي تحت إشراف رئيسها ، هناك دورية رقم 43 التي تحدد الهيكل التنظيمي للجماعات، التي نصت على إلزامية وجود هذه الخلية في أي هيكل تنظيمي وتقوم بالأساس بمهمة هذا الافتحاص الداخلي، وبالتالي فالمواكبة الداخلية للجماعات تخضع لمراجع دورية، بمعنى لا وجود لاجتهادات فيها، وتنص على ضرورة تكوين مفتحصين داخليين. ولهذا فوزارة الداخلية وقبل صدور القانون التنظيمي 113.14 قامت سابقا بمواكبة أربعين جماعة ترابية على صعيد التراب الوطني، وللأسف لم تكن مدينة قلعة السراغنة من بينها. لكنها اليوم، وفي إطار المواكبة لخمسين جماعة أخرى في البرنامج الجديد للوزارة كانت من بينها جماعة قلعة السراغنة. وحظيت بهذه المواكبة لتكوين مجموعة من الأطر التي ستقوم بهذه المهمة داخل الجماعة. وأشير بأن هذه المهمة قد مرت بثلاث مراحل وبقيت الان المرحلة الرابعة . وقد منحت لمكتب دراسات مختص يقوم بهذه العملية على الصعيد الوطني.

ميثاق الافتحاص الداخلي هذا فيه مشروع لوزارة الداخلية يحتوي على مرجع عام ، ولا يمكن التفصيل فيه بطرق محلية، لأن المرجعية في الأصل مرجعية علمية، ويجب أن يكون بمثابة ميثاق ينظم العلاقة بين الخلية وبين الرئاسة، وما بين المجلس الجماعي والعموم . فإذا تبين لكم ما يمكن تعديله، ولكن بطبيعة الحال داخل المرجعية العلمية، يعني لا وجود للاجتهادات فيه، أو عكس نمط محلي عليه. لهذا فميثاق الافتحاص الداخلي مشروع، ولأعضاء المجلس الصلاحية في مناقشته داخل حدود هذه المرجعية العلمية.

**- السيد رشيد الباسيط :** إذا كانت هذه الخلية ستؤطرها وزارة الداخلية، ويكون بها موظفون فقط فقد انتهى الكلام في المكونات الأخرى لهذه الخلية، كان بودنا التوصل بهذه المرجعية لمعرفة الأعضاء ومكونات هذه الخلية، وهل هي محددة داخل هذه المرجعية من طرف وزارة الداخلية أم لا.

- **السيد فوزي حيمودي** : بالرجوع الى تلك المرجعية، نجد إن من بين شروطها الأساسية في الموظفين توفر الاستقلالية والحياد، كما أن هذه الخلية تتكون من إداريين وتقنيين، يعني موظفين بصفة عامة.

- **السيد عبد الرزاق أشليح** : أريد الإشارة فقط، هل كل ما يعرض علينا، ليس لنا الحق في مرجعية الإبداع فيه، فعندما تأتينا القوانين أو الاتفاقيات، غالبا ما نصرح أن وزارة الداخلية هي المرجع الوحيد، أتساءل هل هذه المرجعية شيء مقدس لا يناقش؟ لأنه من شروط التعاقد أن المتعاقدين يناقشون ويتوافقون ويكون هناك رضى قبل الاتفاق على العقد .

نحن مع الافتحاص الداخلي، لأنه شيء جميل، خاصة إذا كان جادا ، ولكن أنا أقترح أن يكون مكون هذه الخلية أو هذه اللجنة أو المفتحصين، لا يكون من داخل الجماعة بل من خارجها عبر الجهة أو العمالة مثلا، لكي لا نسقط في مسألة الشاهد على نفسه. ثم هل سيتوفر عنصر النزاهة الذي سبقت الإشارة إليه؟ يجب ترك الافتحاص لأناس خارج الجماعة ليتم بالشكل الصحيح. كما أن هناك ملاحظة على هذه الوثيقة التي بين أيدينا تتعلق بغياب الجانب الزجري في حالة وجود مخالفات أو تجاوزات عند القيام بهذا الافتحاص. وأنا أقر على إلزامية وجود عملية الزجر فيها.

**- السيد الرئيس :** تطالبون بأن تقوم بعملية الافتحاص جهة أجنبية ما، فهذه الجهات الأجنبية واضحة في القانون التنظيمي للجماعات ، وتتكون من ثلاثة أجهزة للمراقبة والافتحاص وهي : المفتشية العامة لوزارة الداخلية ووزارة المالية والمجلس الجهوي للحسابات. أما الافتحاص موضوع هذه النقطة فهو يتحدث عن جهة داخلية كمساعد لتلك الأجهزة المفتحصة، وتكون على سبيل الاستئناس فقط.

- **السيد عبد الرزاق أشليح** : أؤكد مرة ثانية على أن يكون هذا الافتحاص حقيقيا وليس صوريا. وكما جاء في السياق، فإن هذه العملية ستسهل المأمورية للمفتشين الخارجيين، وبالتالي يجب أن يكون الافتحاص دقيقا ولو تم القيام به داخليا.

- **السيد عصام الطالــــــــــــعي** : نثمن مسألة الافتحاص الداخلي من أجل تجويد خدمة الإدارة والحرص على المراقبة الإدارية والتطبيق الجيد للقرارات والمقررات التي يتخذها المجلس الجماعي، لكني أتساءل بالنسبة للتقارير الدورية والسنوية التي ستعدها هذه اللجنة هل سيتم عرضها على المجلس في إحدى دوراته ؟

**- السيد الرئيس :** هذه اللجنة ستقدم تقريرها إلى رئيس المجلس الجماعي والذي سيعرضه على أنظار مكتب المجلس، من أجل التداول والتصويب. وهذه التقارير تبقى رهن إشارة للأجهزة الوافدة على الجماعة والمكلفة بالافتحاص، والتي ستقوم بأشغالها ، وما دور هذه الخلية سوى تقليل الجهد والوقت، وأشير إلى أن الافتحاص ضروري للجماعات الترابية على رأس كل أربع سنوات، أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك، وآخر مثال أن يوم الجمعة الماضية كانت لدينا زيارة من طرف مفتشي المجلس الجهوي للحسابات للتدقيق في أحد الملفات .

إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024 ، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة. وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

* المصوتون بنعم : **24**
* المصوتون بلا : **لا أحد**
* الممتنعون : **لا أحد**

 **بيان التصويت**

 **- عدد الحاضرين : 24**

 **- عدد الأصوات المعبر عنها : 24**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموافقون**  | **الرافضون** | **الممتنعون**  |
| **- نورالدين ايت الحاج – ياسين فنتاس- عبد الرحيم الصالح –** **المكي الداهي – فيصل حياني – عبد الرحيم مؤدن – بدر الدين الغزالي – الحسن الحمري – سلوى الجابري – زهيرة بوجديان – مولاي الطاهر بلفاسي – لطيفة مطاوع – الزهرة افس –** **عثمان بنعدي – فاتحة الرافعي – وفاء عابد- نسرين حضرية – حمزة الماحي – سمير الخليفي – رشيد الباسيط – نزهة لعوينة – عصام الطالعي – عبد الرزاق أشليح – نعيمة معروف .**  | **لا أحد** | **لا أحد** |

**ملاحظة** : أصبح عدد أعضاء المجلس الحاضرين24 ، وذلك بعد عودة نعيمة معروف لقاعة الاجتماعات .

**يقرر ما يلي** :

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت **على ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة.**

**توقيع رئيس المجلس : توقيع كاتب المجلس:**

النقطة الرابعة : **الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة بين الجماعة ونادي الاولمبيك الرياضي السرغيني للكرة الشاطئية.**

**العـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــرض :**

- **السيد الرئيس** : تم إدراج هذه النقطة، بناء على طلب تقدم به رئيس جمعية الاولمبيك السرغيني لكرة القدم الشاطئية تحت عدد39 بتاريخ 04 يناير 2024 ، يطلب فيه من المجلس الجماعي عقد اتفاقية شراكة خاصة بملعب كرة القدم الشاطئية وأطراف أخرى كالمديرية الإقليمية للتربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة والجامعة الملكية المغربية لكرة القدم. ونعطي الكلمة للسيدة رئيس اللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية لتقديم عرضها في الموضوع . وللإشارة فقد تم إعداد تقرير موحد بين هذه اللجنة واللجنة المكلفة بالتعاون الدولي والشراكات.

- **السيدة الزهرة إفس**: بخصوص هذه النقطة وبعد قراءة مضامين مشروع الاتفاقية الواردة على الجماعة من طرف جمعية نادي الأولمبيك الرياضي السرغيني للكرة الشاطئية وخصوصا منها التزامات الجماعة المتمثلة في:

* توفير ربط شبكة تزويد بالماء والكهرباء.
* توفير شبكة التطهير بجانب الملعب.
* توفير الحراسة للملعب ،وتثبيت كاميرات المراقبة بالملعب.
* توفير الماء الساخن بمستودعات الملابس.

وبعد المداولة والنقاش من طرف الأعضاء الحاضرين تم الخروج بالتوصية التالية:

* الموافقة على بنود الاتفاقية مع التأكيد على مراسلة باقي الأطراف لإبداء الرأي قبل المصادقة عليها.

**المناقشـــــــــــــــــــــــــــــة**:

- **السيد سمير الخليفي** : تثمينا لهذه الخطوة التي أشارت إليها السيدة المستشارة في تقريرها، نتمنى أن تشمل وتعمم على باقي الجمعيات والنوادي الرياضية بالمدينة، فدعم الجماعة يجب أن يكون مبنيا على النتائج الملموسة التي تتحصل عليها الجمعيات والنوادي الرياضية. ولا يجب تقديمه بشكل عشوائي حتى لا يتساوى مع من يقدم النتائج بغيره.

 - **السيدة الزهرة إفس :** الدعم مقابل النتائج هو التوجه الذي يسعى المجلس الجماعي لتحقيقه بفضل المجهودات المبذولة من طرف أطر وموظفي المصلحة المعنية ، وكذلك اللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية. ومن بين النقط التي تدارستها اللجنة، تم الاتفاق على وضع ملفات الجمعيات والنوادي الرياضية والثقافية في وقت موحد، والمصلحة المختصة تقوم بدراسة الملفات بناء على معايير محددة ودقيقة، كما نضع في الحسبان النتائج المحصل عليها بالنسبة للموسم الفارط، والأنشطة المراد القيام بها أو المشاركة فيها برسم الموسم الجديد، والتي على أساسها يتم الحصول على دعم المجلس الجماعي، والجمعيات والنوادي التي لا تحترم هذه المعايير الموضوعة أو التي وضعت ملفاتها لدى المصلحة خارج الآجال المحددة في الإعلان لا تحصل على أي دعم ودون محاباة.

**- السيد رشيد الباسيط :** أنا أشاطر رأي السيد سمير الخليفي في هذه النقطة، لأن أمر العطاء والإنجاز أمر مهم للحصول على الدعم. وكل من يعمل ويجتهد سنكون بجانبه، ولكن بالمناسبة أتمنى أن يكون الدعم الذي يقدمه المجلس الجماعي به تعميم ودون حسابات سياسية ضيقة تفضل هذا الطرف على ذاك. نحن مع هذا التوجه، أي المصادقة على هذه الاتفاقية، خصوصا وأن التزامات الجماعة ليست مكلفة ماديا. أتمنى أن يكون الهدف هو تجويد وتقوية العرض الرياضي بالمدينة، وفتح باب الشراكات مع النوادي الرياضية بإبعاد الشباب عن الانحراف واستهلاك المخدرات . كما نتمنى وفاء باقي الشركاء بالاتفاقية بالتزاماتهم.

- **السيد عبد الرزاق أشليح**: نحن مع تنمية البنية التحتية الرياضية بالمدينة لتمكين الشباب من مزاولة الأنشطة الرياضية. لكن لماذا يتم التركيز على الجانب الرياضي فقط؟ نتساءل هل لا توجد مسائل وجوانب أخرى تحتاج إلى دعم الجماعة؟ فيجب الاهتمام بالعمل الجمعوي ليشمل الجمعيات الثقافية والاشعاعية كذلك.

- **السيد** **فيصل حياني** : في إطار الحديث عن الجمعيات الثقافية فقد تم الإعلان عن الدعم بالنسبة للسنة الماضية، وحاليا تم كذلك نفس الشيء . وتم التركيز على الجمعيات الثقافية ذات الأنشطة الهادفة ولديها مشاريع واضحة. ويكون لها الأثر على مستوى الجماعة بالنسبة للدعم المقدم للجمعيات والنوادي الرياضية فيتم ذلك بناء على دفتر للتحملات محدد والذي سبق للمجلس الجماعي أن صادق عليه، كما أن السيد رشيد الباسيط عضو باللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية ويحضر اجتماعاتها ويرى أن الدعم يقدم بناء على معايير مضبوطة ومحددة. أما بالنسبة للاتفاقية المعروضة علينا، فهي بادرة قامت بها جمعية الأولمبيك الرياضي السرغيني للكرة الشاطئية بحكم النتائج التي حققتها على المستوى الوطني، وما على المجلس الجماعي سوى دعمها حسب المستطاع. كما أن المجلس منفتح على جميع الجمعيات الأخرى الرياضية او الثقافية دون تمييز.

- **السيدة الزهرة إفس :** هناك تغيير حدث بالنسبة للجمعيات الأخرى، فقد تم الاتفاق داخل اللجنة أن يكون الاعلان عن الاستفادة من الدعم في وقت واحد، أي أن يضم الإعلان كل ما هو رياضي وثقافي وفني وتربوي في وقت واحد، على أساس منح الوقت الكافي لوضع ملفاتهم والإعلان عن المشاريع والأنشطة المراد القيام بها في المستقبل. بالنسبة للسنوات الفارطة وللتوضيح فقد تم دعم ثلاث جمعيات ذات طابع ثقافي وتربوي والتي توفرت فيهم الشروط الكاملة من بين اربعة عشر14 جمعية قدمت طلباتها. وقد كان هناك خلل يتعلق بنقص وثيقة مالية فمرت السنة المالية دون تقديم الدعم لها. وقد حاولنا خلال هذه السنة، ولكي لا يكون هناك أي تأخير تم فتح إعلان يشمل جميع الجمعيات في وقت واحد.

أما بالنسبة للاتفاقية، فجمعية الاولمبيك الرياضي السرغيني للكرة الشاطئية هي من قامت بهذه المبادرة ورفعت هذه الاتفاقية للمجلس للنظر فيها، ونتمنى المصادقة عليها من طرف باقي الشركاء.

- **السيد ياسين فنتاس :** للتذكير فالمجلس الجماعي يقوم سنويا بأنشطة رياضية وغير رياضية، وفي السنة الماضية وخصوصا في شهر رمضان المبارك، تعددت الأنشطة التي قامت بها المصلحة ومنها مسابقة لحفظ وتجويد القرآن- تكريم الأئمة – حفل التميز – دوري المصالح – دعم المخيمات، وكذلك دعم المراكز في وضعية هشة. فالأنشطة كانت متنوعة ، ولم تقتصر على الرياضة فقط.

**- السيدة نزهة لعوينة :** لدي تساؤل بالنسبة لجمعية الكرة الشاطئية، فمدينتنا لا تتوفر على البحر ولا على الرمال، وبطبيعة الحال فالرياضة الشاطئية تتطلب قدرة بدنية كبيرة . لذا أتساءل كيف تم تحقيق هذا النادي للرتبة المشرفة، وأين كان يقوم بالتمارين الرياضية؟

- **السيد الرئيس** : دور الجماعة في هذه الاتفاقية يقتصر فقط على التأطير والمساعدة والتكلفة المادية غير موجودة.

- **السيد عصام الطالــــــــــــعي** : يجب علينا كمجلس جماعي الالتزام بالاتفاقيات التي ننخرط فيها، ففي سنة 2022 مثلا تعاقدنا مع جمعية الأمل لذوي الاحتياجات الخاصة في إطار اتفاقية شراكة، وتعهدنا بتخصيص مبلغ من الدعم، استفادت مجموعة من الجمعيات . ولحدود الساعة رئيس الجمعية المذكورة لم يتوصل بأي شيء. أناشد المجلس الجماعي بالالتزام بالتعهدات تفاديا لكل إحراج.

إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024 ، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة بين الجماعة ونادي الاولمبيك الرياضي السرغيني للكرة الشاطئية. وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

* المصوتون بنعم : **23**
* المصوتون بلا : **لا أحد**
* الممتنعون : **لا أحد**

 **بيان التصويت**

 **- عدد الحاضرين : 23**

 **- عدد الأصوات المعبر عنها : 23**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموافقون**  | **الرافضون** | **الممتنعون**  |
| **- نورالدين ايت الحاج – ياسين فنتاس- عبد الرحيم الصالح –** **المكي الداهي – فيصل حياني – عبد الرحيم مؤدن – بدر الدين الغزالي – الحسن الحمري – سلوى الجابري – زهيرة بوجديان – مولاي الطاهر بلفاسي – لطيفة مطاوع – الزهرة افس –** **عثمان بنعدي – فاتحة الرافعي – وفاء عابد- نسرين حضرية – حمزة الماحي – سمير الخليفي – رشيد الباسيط – نزهة لعوينة – عصام الطالعي – عبد الرزاق أشليح .** | **لا أحد** | **لا أحد** |

**ملاحظة** : أصبح عدد أعضاء المجلس الحاضرين23، وذلك بعد مغادرة نعيمة معروف لقاعة الاجتماعات.

**يقرر ما يلي** :

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت على **اتفاقية الشراكة بين الجماعة ونادي الاولمبيك الرياضي السرغيني للكرة الشاطئية.**

**توقيع رئيس المجلس : توقيع كاتب المجلس :**

**النقطة الخامسة : برمجة الفائض المتوفر عن سنة 2023**.

العرض :

- **السيد الرئيس :** لقد حققت الجماعة في 31/12/2023 فائضا ماليا بميزانية التسيير قدره20.908.492,71 درهم و بعد خصم المبلغ المبرمج بالفائض التقديري بميزانية 2023 المخصص لسداد أصل الدين و قدره 3.790.302,65 درهم و خصم مبلغ 3.755.740,91 درهم الذي يغطي اعتمادات التسيير الملتزم بها و المرحلة من سنة 2023 الى سنة 2024، و إضافة مبلغ 4.251,471 درهم كرصيد متبقي عن المشاريع المنجزة و المغلقة فإن الفائض القابل للبرمجة يقدر ب 13.376.700,62 درهم، وقد تم اقتراح البرمجة من طرف مكتب المجلس بتنسيق مع مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات، كما تم إدخال مساهمات الجماعة في اتفاقية الشراكة، وقد تم تدارس هذه النقطة من طرف اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة ، ونعطي الكلمة لرئيسة اللجنة قصد تقديم تقريرها في الموضوع.

- **السيدة سلوى الجابري :** لقد حققت الجماعة في 31/12/2023 فائضا ماليا بميزانية التسيير قدره20.908.492,71 درهم و بعد خصم المبلغ المبرمج بالفائض التقديري بميزانية 2023 المخصص لسداد اصل الدين و قدره 3.790.302,65 درهم و خصم مبلغ 3.755.740,91 درهم الذي يغطي اعتمادات التسيير الملتزم بها و المرحلة من سنة 2023 الى سنة 2024، و إضافة مبلغ 14.251,47 درهم كرصيد متبقي عن المشاريع المنجزة و المغلقة فإن الفائض القابل للبرمجة يقدر ب 13.376.700,62 درهم، لذا نقترح برمجته حسب الجدول التالي:

|  |  |
| --- | --- |
| المشاريع المقترحة | **المبلغ** |
| **المساهمة في اتفاقيات الشراكة:**1. اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة لسقي المناطق الخضراء بالمدينة
2. اتفاقية الشراكة المتعلقة بإحداث مجمع للصناعة التقليدية
3. اتفاقية الشراكة المتعلقة ببناء مجزرة حديثة
4. اتفاقية الشراكة المتعلقة ببناء سوق الجملة
5. اتفاقية الشراكة المتعلقة باحداث مركز للتاهيل المهني
 | **500.000,00****500.000.00****1.000.000,00****1.000.000,00****500.000,00** |
| الدراسة و المساعدة التقنية المتعلقة بمجال الادارة العامة | **120.000,00** |
| الدراسة و المساعدة التقنية المتعلقة بمجال الشؤون الاجتماعية (الانشطة الرياضية) | **300.000,00** |
| بناء مسبح شبه اولمبي | **900.000,00** |
| الدراسة و المساعدة التقنية المتعلقة بمجال الشؤون الاقتصادية (الانشطة التجارية) | **50.000,00** |
| بناء سوق السمك | **300.000,00** |
| اشغال بناء مكاتب للحالة المدنية بالملحقة الثانية | **1.000.000,00** |
| إقتناء جرارات مجهزة | **800.000,00** |
| إقتناء منصة و الصوتيات | **200.000,00** |
| تجهيز قاعة الاجتماعات بالجماعة (المقر القديم) | **400.000,00** |
| إقتناء الاراضي | **1.000.000,00** |
| اصلاح و تأهيل المدارات بالمدينة | **1.000.000,00** |
| أشغال التشوير بالمدينة | **400.000,00** |
| التهيئة الخارجية للمحطة الطرقية | **1.406.700 ,62** |
| مشروع مندمج: أشغال تأهيل الطرق و شبكة الانارة العمومية و التبليط بالمدينة | **2.000.000,00** |
| **المجموع** | **13.376.700,62** |

وقد خرجت اللجنة بالملاحظات والتوصيات التالية :

- تأجيل برمجة الفائض عن السنة المالية 2023 الى حين صدور برنامج عمل الجماعة .

- إعداد الدراسات القبلية والتشخيصات الأولية للمشاريع المقترح فتح اعتمادات مالية لها بميزانية التجهيز للسنة المالية 2024.

- إعداد تقارير محينة تتعلق بوضعية المشاريع الملتزم بها في مختلف الاتفاقيات ومستوى تقدم الأشغال بها، وتحديد أولويات الالتزامات بها.

**المناقشة :**

- **السيد عصام الطالــــــــــــعي**: أريد التذكير بأنني تقدمت بمقترح لبرمجة الفائض وذلك على الشكل التالي :

- المحور الأول : ويضم الالتزام بالاتفاقيات التي تخص الجماعة الترابية في قلعة السراغنة - المحور الثاني : محاولة إنصاف ساكنة المدينة تطبيقا للعدالة المجالية فيما يخص برامج التهيئة الحضرية.

- المحور الثالث : الإنارة العمومية .

- المحور الرابع : الفضاءات الخضراء بالمدينة .

- المحور الخامس : الارتقاء بجودة الخدمات داخل مؤسسة الجماعة .

- **الالتزامـــــــــــــــــــــــــــــات** :

بخصوص الالتزامات التي لها أولوية في اتفاقياتنا مع الشركاء الخارجيين كمقترح منا :

- اتفاقية إعادة استعمال المياه العادمة ، والتي يبلغ مجموع الالتزام المتبقى **500.000.00** درهم .

- اتفاقية منطقة الصناع التقليديين ، والتي هي في طور الانجاز ، وتفاديا لتوقف الاشغال بها ، وحتى لا يكون مصيرها كباقي المشاريع المتعثرة، أقترح الالتزام بتخصيص الاعتماد المالي المتبقى في الاتفاقية والبالغ **100.000.00** درهم .

- سوق السمك : والذي تبين بأن الاعتمادات المرصودة له غير كافية في إنشائه، نقترح اعتماد وفتح مبلغ إضافي في حدود **300.000.00** درهم .

- المسبح البلدي الجديد : والذي أيضا الاعتمادات المتوفرة فيه غير كافية لمباشرة الأشغال به، ونقترح اعتماد مبلغ إضافي يقدر ب **900.000.00** درهم .

فيما يخص المسبح البلدي القديم ، وعلى إثر المعاينات التي قمنا بها، واستفسارات بعض المهندسين العارفين بالقطاع، فهو يحتاج إلى دراسة جد متميزة حتى يكون في مستوى تطلعات الساكنة، وبالتالي نقترح تخصيص مبلغ **300.000.00** درهم لإنجاز الدراسات المتعلقة بهذا المسبح.

أما فيما يخص المحور الثاني المتعلق ببرنامج التهيئة الحضريةن فمن أجل عدالة مجالية بين أحياء وإظهارا لحسن تدبير المجلس للشؤون اليومية للساكنة بتحسين جودة البنيات التحتية، هيكلة أزقة وشوارع النخلة والهناء وعواطف، والإسراع بإخراج برمجة الفائض عن السنة المالية 2022 ، والذي سمي بالمشروع المندمج لحيز الوجود، وإطلاق أشغال التهيئة التي تنتظرها ساكنة المدينة، في هذا الصدد ، نقترح تخصيص المبالغ التالية كحصص أولى للتهيئة برسم السنة المالية 2024:

* **4.000.000.00** درهم لحي النخلة بشطريه . ومبلغ **4.000.000.00** درهم لحي الهناء بشطريه ، وتخصيص المشروع المندمج لحيز الوجود لتأهيل حي عواطف02 نظرا للوضعية الكارثية التي أصبح عليها، ونقترح كذلك تعميم فكرة مطبات تخفيض السرعة على باقي الأحياء والمؤسسات بالمدينة ، وتخصيص مبلغ **700.000.00** درهم لهذا الغرض.
* أما فيما يخص المحور الثالث المتعلق بالانارة العمومية ، فهناك نقص كبير في النقط الضوئية وفي المردود الطاقي لها بسبب استعمالنا للإنارة التقليدية، وما يوازي هذا من ارتفاع فاتورة الاستهلاك السنوي للإنارة ونقص جودتها . لذا نقترح استعمال مصابيح أقل تكلفة وذات جودة ومردودية ممتازة من خلال استبدال نظام إنارة حديثة . لذا نقترح إضافة مبلغ **1.176.000.00** درهم في هذا الفصل.
* أما فيما يخص المحور الرابع المتعلق بالفضاءات الخضراء، أود أن أشير إلى أن توالي سنوات الجفاف أثر على الفضاء الأخضر بالمدينة بشكل واضح ، لكن الحزام الأخضر للمدينة يستدعي السقي ولو بشكل دوري أو أسبوعي. لهذا ، نقترح تخصيص مبالغ مالية لاقتناء جرارين بمبلغ **700.000.00** درهم ومبلغ **100.000.00** درهم لشراء تجهيزات للآبار، لاقتناء مضخات مائية ونظام للتنقيط .
* بالنسبة للمحور الخامس، والمتعلق بالارتقاء بجودة الخدمات داخل مؤسسة الجماعة نقترح شراء عتاد مكتبي ومعلوماتي، يصلح لقاعة الاجتماعات، ونقترح تخصيص اعتماد مالي بقيمة **500.000.00** درهم .

وكخلاصة للمقترحات : الالتزامات : **300.000.00** درهم ، برامج التهيئة الحضرية : **8.700.000.00** درهم ، الإنارة العمومية : **1.176.000.00** درهم ، الفضاءات الخضراء : **800.000.00** درهم ، الارتقاء بجودة الخدمات داخل الادارة : **500.000.00** درهم .

- **السيد الرئيس :** مقترحاتك كلها موجودة ضمن هذا المقترح المقدم لكم من طرف مكتب المجلس، لاسيما فيما يتعلق بالشراكات والاتفاقيات والالتزامات فيها، والسوق الاسبوعي وسوق الجملة لوحدهم طلب منا توفير مبلغ **29.000.000.00** درهم تقريبا لاقتناء الأرض لوحدها. بالإضافة الى المبلغ الملتزم به في الاتفاقية المتعلقة بهذا المجال، وهو مبلغ كبير يتطلب ميزانية سنة كاملة للجماعة. لقد اقترحتم ادراج عدة برامج التي تهم المسبح الجماعي وبناء سوق السمك وهو ما كان عليه الأمر كذلك.

- **السيد عصام الطالــــــــــــعي** : نريد مقترح فائض مشخص مبني على دراسات وأرقام حقيقية، وقد مرت سنة كاملة على تخصيص مبلغ **10.000.000.00** درهم لإنجاز مشروع للبرنامج المندمج، ولحد الساعة لم تنجز الدراسة ولم تنطلق الأشغال، وبالتالي لم نلمس أي شيء على أرض الواقع.

- **السيد الرئيس :** المبلغ المخصص للبرنامج المندمج، نحتفظ به لغاية الدخول في شراكات ، لأنه مبلغ غير كاف، ولن يكون له وقع على الطرقات المتهالكة بشكل كبير، حيث إن الشراكات تمكننا من مضاعفة المبلغ المرصود لهذا الغرض عدة مرات.

- **السيد ياسين فنتاس**: بخصوص برمجة الفائض لهذه السنة، فعند التوصل بمطلب إدراج اقتراحات السيد المستشار عصام الطالعي، تبين عند مقارنته مع مقترح مكتب المجلس، بأن لهما نفس التوجه، وهذا التصور اجتهاد نرمي من خلاله تحقيق التوازن في المدينة بحكم تواصلنا مع الساكنة، نحن نعلم مواطن الخصاص. وفائض السنة الماضية، لو كان همنا ممارسة السياسة لقمنا ببرمجته في عدة مشاريع قد يتبين للبعض أن المدينة في طور الإصلاح، لكن السيد الرئيس ومكتب المجلس يفضلون الدخول في شراكات بحكم علاقاتهم مع عدة وزارات، حتى يكون لهذا الفائض وقع على شوارع المدينة. وقد تم تقسيم الفائض المالي لهذه السنة إلى ثلاثة محاور أساسية وهي المساهمة في اتفاقيات الشراكة الملتزم بها باعتبارها أمرا ضروريا، ولدينا مراسلة من السيد عامل الإقليم في هذا الصدد تحث على مواكبة هذه الاتفاقيات. ثم هناك محور الدراسات العامة الذي يشمل مجال الإدارة العامة، ومجال الشؤون الاجتماعية (الأنشطة الرياضية) ومجال الشؤون الاقتصادية ( الأنشطة التجارية) . أما بالنسبة لبناء مسبح أولمبي وبناء سوق السمك وبناء مكاتب للحالة المدنية بالملحقة الإدارية الثانية، فبعد الإعلان عن الصفقات لم نتوصل بأي عرض لأن الاعتماد المخصص ضعيف ، لذلك تمت الزيادة فيه. أما فيما يخص الجرارات فقد ارتأينا استعمالهم للسقي بواسطة المياه العادمة ،أما اقتناء منصة وصوتيات، وتجهيز قاعة الاجتماعات ( المقر القديم ) فالأمور عادية وضرورية . وبالنسبة لاقتناء الأراضي فقد أصبح الأمر ملحا، حيث نعيش عدة إشكالات، وخير دليل هو إيجاد بديل لمقبرة سيدي صالح. أما إصلاح وتأهيل المدارات بالمدينة، ففيه جمالية للمدينة . أما أشغال التشوير فالفصل بالميزانية يتوفر على 40 مليون منذ السنة الماضية، وعند برمجتها أكدت لنا مصالح إدارة التجهيز بأن المبلغ المخصص قليل ، ويجب أن يصل الى مبلغ 100 مليون، ولهذا عملنا على الزيادة فيه بمبلغ 40 مليون أخرى ليصبح 80 مليون من أجل تغطية المدينة. وفيما يخص التهيئة الخارجية للمحطة الطرقية فلابد من وضع دراسة للموضوع وهو ما يتطلب وضع الاعتماد الذي بين أيديكم، وما تبقى من الفائض أي 200 مليون درهم تم تخصيصه لمشروع مندمج ولم نحدد فيه مكان التدخل، بل سنقوم بإنجاز المشاريع ذات الأولوية بالشوارع الكبرى وواجهة المدينة، ثم البحث عن شراكات بالنسبة لباقي الأحياء الأخرى ، وهذه قمة الموضوعية في اعتقادنا.

**- السيد الرئيس :** للتوضيح، فتخصيص مبلغ **1.000.000.00** درهم،نسعى من خلاله الى توفير اعتماد مالي لاقتناء 5 هكتارات على الطريق المؤدية لمدينة مراكش، كما انه لدينا اقتناء قديم يتعلق بما يسمى بالبوكرينية. كذلك الأمر عند التفكير في انجاز ملاعب رياضية، فالجماعة تتلقى عدة شكايات من المواطنين جراء ما يتعرضون له، بحكم جوارهم لهذه الملاعب من ألفاظ وعبارات نابية، وبالتالي الدخول في اتفاقيات للشراكة مع وزارة الشبيبة والرياضة التي ستدعم المشروع بنسبة 70 في المائة ، وذلك بعض توفير العقار اللازم، من هنا جاءت فكرة اقتناء الأراضي لتفادي شكايات المواطنين حول ملاعب القرب، التي تحدثنا عليها في السابق.

**- السيد رشيد الباسيط:** يتبين أن هناك عدة اشكالات، أولها أن الجماعة تقوم بتوزيع الفائض على مجموعة من البرامج، ولكن تبقى دون تنفيذ، هناك مقترحات جيدة، ولكن إشكال الترافع والتنفيذ يبقى مطروحا.نتمنى تجسيد هذه المشاريع على ارض الواقع، كمشروع تهيئة شارع الجيش الملكي، الذي طال انتظاره، والسوق الأسبوعي الجديد،والمجزرة الصناعية.واذا كانت هناك إشكالات يجب الترافع بشأنها من طرف المجلس الجماعي حتى تستكمل او تنطلق هذه الاوراش.

وبخصوص المشاريع المقترحة، فلا باس في تنفيذ المجلس لالتزاماته بالاتفاقيات المبرمة مع أطراف أخرى. ونعتقد أنه يجب أن تكون برمجة الفائض،بنسبة كبيرة،للبنية التحتية بالمدينة، فالشارع الرئيسي الوحيد للمدينة لا يشرفنا، أما باقي الأحياء ،فحدث ولا حرج.

 وفي إطار العدالة المجالية، فهناك احياء استفادت بشكل جيد،وهناك أحياء لازالت مهمشة، فلا عيب إذن أن نذكر بالمناطق التي تستحق التدخل كما سبق الذكر.

هناك مشاريع مقترحة كالدراسة والمساعدة التقنية المتعلقة بمجال الإدارة العامة ومجال الشؤون الاقتصادية المبلغ المخصص لهما يجب تخفيضه، وكذلك الشأن بالنسبة لاقتناء منصة وصوتيات فليس لها مبرر حسب اعتقادنا، أما تجهيز قاعة الاجتماعات فهذه كانت من بين التوصيات التي دافعنا عليها ، وهي مسألة صحيحة .

عموما يجب الزيادة في المبلغ المخصص لمشروع البرنامج المندمج: أشغال تأهيل الطرق، شبكة الإنارة العمومية والتبليط بالمدينة ، لأن البنية التحتية هي الوجه الحقيقي للمدينة .

- **السيد الرئيس :** برمجة الفائض يجب أن تحظى به جميع الأمور الضرورية .

**- *السيدة سلوى الجابري* :** أتشبث بتأجيل هذه النقطة أي برمج الفائض إلى حين صدور برنامج عمل الجماعة والمصادقة عليه، لأنه يعتبر الوثيقة المرجعية لبرمجة المشاريع والأنشطة ذات الأولوية التي تهم توفير خدمات القرب للمواطنات والمواطنين، وهذا هو النقاش الذي ساد بين السادة أعضاء اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة . حقيقة هناك مجهودات مبذولة لتحقيق هذا الفائض وهناك نوايا حسنة ، لكن الإشكال هو أنه لو توفرت لدينا هذه الوثيقة أي برنامج عمل الجماعة ، سنكون في غنى عن هذه النقاشات.

- **السيد الرئيس :** هناك إكراهات وراء تأخر صدور هذه الوثيقة، ولا يمكن لذلك أن يكون مانعا لنا من حسن التدبير والاشتغال.

**- السيدة سلوى الجابري :** يجب أن يكون هناك سقف زمني لبرمجة الفائض، وفي غياب برنامج عمل الجماعة فيه غياب للمنهجية في التدبير. وفي غياب المعطيات لا نعرف الاتفاقيات التي تستحق الاولوية. المجهود موجود ولكن يجب تحديد الاولويات.

**- السيد عبد الرزاق اشليح :** نثمن تقرير اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة، ولابد من إضافة إشارات وملاحظات وتوضيحات، وبالنظر الى السياق الزمني لهذه الاتفاقيات الخمس ضمن المشاريع المقترحة، فكلها تعود الى سنة 2014 ما عدا تلك المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة لسقي المناطق الخضراء بالمدينة، نتساءل عن السبب في هذا التأخير بحيث لم تنطلق الاشغال بعد في بعضها. هناك غياب التقارير ، لا توجد لدينا فكرة لا عن انطلاق الاشغال ولا عن الغلاف المالي المرصود لها، حتى نعرف تقدم الاشغال من عدمه. كذلك يتم الإعلان عن مجموعة من المشاريع دون تتبعها، كمثال على ذلك المسبح الجماعي الذي تم رصد مبلغ بخصوصه رغم ان الدراسة لم تنجز بعد، كذلك الأمر بالنسبة لاتفاقية محطة معالجة المياه العادمة التي كان من المفروض انطلاقها منذ مدة. إجمالا يمكن القول ان غياب التقارير وغياب برنامج عمل الجماعة يجعل مسألة تصريف الفائض ارتجالية، وبالتالي اقترح الابقاء على الاتفاقية الاولى المتعلقة باعادة استعمال المياه العادمة، وما تبقى من اتفاقيات أقترح تأجيله الى حين اعادة النظر في تبويبها وبرمجتها وفق المقترحات التالية :

**-** استكمال تبليط الاحياء المتوقفة بالمدينة .

**-** العناية بالمساحات الخضراء وخلق مساحات وفضاءات جديدة .

**-** العناية والصيانة بالانارة العمومية بصفة عامة ، هناك احياء غير مغطاة واخرى ضعيفة

**-** تزفيت بعض الاحياء والطرقات ، كحي عواطف02 والذي نستشهد به نظرا لوضعه الكارثي، ناهيك عن هشاشة البنية التحتية بعدة أحياء أخرى.

**-** إعطاء الاولوية للمسبح الجماعي الذي يعتبر المتنفس الوحيد للمدينة، خصوصا في فصل الصيف.

**- السيد الحسن الحمري :** سعيد جدا بالاجواء التي تمر فيها مداولات المجلس، نختلف، نتدافع ثم في الاخير نصوت بالاجماع، فالاختلاف رحمة وشيء محمود. وتنويرا للمجلس لابد من بعض التوضيحات، فبالنسبة لشارع الجيش الملكي، فالصفقة تنتظر فقط الاعتمادات وسيخرج للوجود، أما السوق الأسبوعي الجديد فقد تم إعطاء الأمر باستئناف الأشغال به، أما بخصوص مجمع الصناعة التقليدية فقد انطلقت به الأشغال فيما يتعلق بالشطر الأول، هذا المجمع الذي كان موضوع برنامج التنمية المندمجة بين سنة 2014 و2018 ، وعرفت هذا التأخير لأن المجلس الاقليمي كانت له علاقة مع عدة شركاء وبالتالي تأخرت المساهمات المادية في هذا الباب، لذلك ألتمس من مجلسكم الموقر الوفاء بالتزاماتكم في هذه الاتفاقية والبالغ 1.000.000.00 درهم، وذلك بإضافة 500.000.00 درهم أخرى إلى تلك التي تم اقتراحها من طرف مكتب المجلس ، لأن إنجاز هذا المشروع لا يحتمل التأجيل، وذلك عن طريق حذف هذا المبلغ 500.000.00 درهم من مساهمة المجلس في إحداث مركز التأهيل المهني الى حين استكمال الدراسة، والإعلان عنها. كما أقترح تخصيص مبلغ مالي للاتفاقية المتعلقة بالمنطقة الصناعية في حدود 500.000.00 درهم، وذلك بخصم هذا المبلغ من بعض الفصول المقترحة بالمشروع الذي بين أيدينا.

- **السيد الرئيس:** لا يمكن اضافة اي مبلغ مالي إلى اتفاقيات الشراكة، فهذا أقصى ما يمكن أن تساهم به الجماعة، وسيكون الأمر ممكنا إذا تمكن المجلس الجماعي من الحصول على دعم مادي أو منحة تتعلق بنجاعة الأداء.

- **السيد عصام الطالــــــــــــعي**: كان لدي نفس المقترح الوجيه الذي تقدم به السيد المستشار الحسن الحمري فيما يخص إضافة مبلغ 500.000.00 درهم إلى اتفاقية الشراكة المتعلقة بإحداث مجمع للصناعة التقليدية عن طريق حذفه من اتفاقية الشراكة المتعلقة بإحداث مركز التأهيل المهني، ما دامت الدراسة لم تنجز لهذا المركز بعد.

- **السيد رشيد الباسيط**: في إطار التزامات المجلس الجماعي دائما ، اعتقد أن مقترح السيد الحسن الحمري وجيه. أما مسألة اقتناء منصة والصوتيات فلا داعي لبرمجتها على ما أعتقد.

- **السيد الرئيس:** لا مانع إذن من القيام بهذا التحويل، ما دام إحداث مركز التأهيل المهني يحتمل التأجيل، ومسألة اقتناء منصة وصوتيات كان استجابة لمقترح السيد نائب الرئيس عبد الرحيم عياد نظرا للمشاكل التي تحف بمسألة كراء هذه الأجهزة.

- **السيدة الزهرة إفس:** مسألة اقتناء منصة والصوتيات كان مطلبا لأعضاء اللجنة المكلفة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية، نظرا لتعدد الأنشطة التي تقوم بها هذه اللجنة والمصلحة المختصة بدار الجمعيات، وتعقد صيغة الكراء، لذا تم التفكير في أن يتوفر المجلس على الصوتيات ومنصة بحكم أننا سنستغلها في العديد من الأنشطة والمناسبات.

- **السيد ياسين فنتاس:** ستكون منصة متنقلة، وهذه الصوتيات سيتم تكليف أحد الموظفين بها حفاظا عليها، وهو مكسب للجماعة، سيجنبنا متاعب ومصاريف الكراء سنويا.

- **السيد رشيد الباسيط**: المبلغ المرصود لهذه الغاية لا يتلاءم مع الفصل المخصص له في الجدول.

- **السيد الرئيس:** ليس من الضروري رصد كل المبلغ المرصود في الفصل، وسيتم الاقتناء حسب العرض.

- **السيدة نزهة لعوينة :** بالنسبة للمسبح الاولمبي، لا داعي لإدراجه هنا، نحن نعلم أن لدينا مسبح جماعي، لماذا لا يتم ترميمه، وهناك مساحات خلفه يمكن تخصيصها لألعاب الأطفال. ولدي ملاحظة أخرى تتعلق بتخصيص مواقع بالساحات العمومية للمدينة كذلك لألعاب الأطفال، وهي مسألة تضر بجمالية المدينة وهذا أمر غير مقبول.

- **السيد فيصل حياني :** سواءبالنسبة لفائض سنة 2022 أو فائض سنة 2023 ، وفي إطار مشروع مندمج : أشغال تأهيل الطرق وشبكة الانارة العمومية والتبليط بالمدينة، لم يتم تحديد المناطق المعنية بذلك، ننتظر الدخول في شراكات مع أطراف أخرى، بعدها سوف نعلن عن أماكن التدخل في حي عواطف وغيرها من الأحياء.

بالنسبة لحي عواطف نشكر المجلس الاقليمي الذي قام بإنجاز نسبة مهمة تقارب 20 في المائة من الطرقات بحي عواطف. وسيقوم بالاعلان عن صفقة جديدة هذه السنة على ما أعتقد، والمجلس الجماعي بدوره، أعلن عن صفقة في هذا الشأن في حدود 90.000.000.00 درهم ، وكذلك مبلغ 2.000.000.00 درهم المقترح في برمجة هذا الفائض ، سنخصصه لحي عواطف. كما سنقوم بالتدخل لدى مؤسسة العمران من أجل إصلاح إحدى الطرقات بالحي.

كما نتمنى انتهاء أشغال إصلاح الطرقات بهذا الحي في حدود سنة 2025، أما مسألة التبليط التي تهم حي عواطف ومجموعة أخرى من الأحياء والألوية فهو أمر صعب على المجلس الجماعي بميزانيته المحدودة. وبالتالي سنقوم بالترافع للبحث عن شركاء. ومن باب العدالة الاجتماعية، هناك أحياء أخرى كدراع العياشي01 و 02 والمحايطة وجنان بن عرش وما تبقى من الهناء 01 و 02 تحظى بمنطق الأولويات لدى المجلس على حد سواء. وبالتالي ففلسفة المجلس هي وضع الاعتمادات، ثم بعد ذلك البحث عن شراكات ، ونفكر بمنطق الأولويات.

أما فيما يتعلق ببرنامج عمل الجماعة اللجنة المكلفة منكبة على إنجازه، وكنا بصدد إدراجه خلال هذه الدورة، إلا أنه وبحكم الأجال القانونية التي تحكمه وعرضه على اللجان الدائمة للمجلس، سيتم عرضه على أنظار المجلس الجماعي في إحدى الدورات القادمة. وهذا لا يعني أن المجلس الجماعي ليست له خطة طريق واضحة، لدينا أولويات ونعلم التوجهات هناك إكراه الزمن، ولكن العبرة بالنتائج والخواتيم.

أما بالنسبة لتهيئة شارعي محمد الخامس و يوسف بن تاشفين، تقوم حاليا المندوبية الاقليمية للتجهيز بدراسة تكلفة المشروع، وبعدها سنقوم باللازم.

أما بخصوص الإنارة العمومية، فنحن نؤدي تكلفة كبيرة للمكتب الوطني للكهرباء المتعلقة بالاستهلاك، لذلك نحن نفكر في العمل بمصابيح اقتصادية من نوع LED ، وقد تم تغطية حي جنان الشعيبي بنسبة 70 في المائة وحي العرصة بنسبة 80 في المائة ، وكذلك طريق مستشفى السلامة بهذه المصابيح . وكذلك الشأن بالنسبة لشارع الحسن الثاني الذي تمت تغطيته بالكامل. وسنعمل على تغطية الأحياء المتبقية بكل النسيج العتيق للمدينة. ووضع عداد واحد لمعرفة وقع هذه المصابيح على تكلفة الاستهلاك.

أما فيما يتعلق بالدراسات العامة، فالفلسفة هي أن أي مشروع يراد إنجازه لابد له من مكتب دراسات حتى لا نتحمل المسؤولية لوحدنا . أما بالنسبة للمسبح الاولمبي الملحقة الادارية الثانية وسوق السمك والملاعب الرياضية، فمكتب الدراسات هو الذي سيقوم بالتتبع والمراقبة ، ويكون بذلك هو المسؤول عن الاختلالات التي قد تظهر فيما بعد.

إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024 ، وبعد دراسة النقطة المتعلقة ببرمجة الفائض المتوفر عن سنة 2023**.**وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

* المصوتون بنعم : **17**
* المصوتون بلا : **01**
* الممتنعون : **01**

 **بيان التصويت**

 **- عدد الحاضرين : 19**

 **- عدد الأصوات المعبر عنها : 19**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموافقون**  | **الرافضون** | **الممتنعون**  |
| **- نورالدين ايت الحاج – ياسين فنتاس- عبد الرحيم الصالح –****– فيصل حياني – عبد الرحيم مؤدن – بدر الدين الغزالي –** **الحسن الحمري – سلوى الجابري – زهيرة بوجديان –** **مولاي الطاهر بلفاسي – لطيفة مطاوع – الزهرة افس –** **عثمان بنعدي – وفاء عابد- نسرين حضرية – سماح الحبشي** **رشيد الباسيط – نزهة لعوينة –**  | **عبد الرزاق اشليح**  | **عصام الطالعي**  |

**ملاحظة** : أصبح عدد أعضاء المجلس الحاضرين19 ، وذلك بعد مغادرة المكي الداهي ، سلوى الجابري، حمزة الماحي، سمير الخليفي .

 **يقرر ما يلي** :

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت **على برمجة الفائض المتوفر عن سنة 2023**. وذلك على الشكل التالي :

|  |  |
| --- | --- |
| المشاريع المقترحة | **المبلغ** |
| **المساهمة في اتفاقيات الشراكة:**1-اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة لسقي المناطق الخضراء بالمدينة2-اتفاقية الشراكة المتعلقة بإحداث مجمع للصناعة التقليدية3-اتفاقية الشراكة المتعلقة ببناء مجزرة حديثة4-اتفاقية الشراكة المتعلقة ببناء سوق الجملة | **500.000,00****1.000.000,00****1.000.000,00****1.000.000,00** |
| الدراسة و المساعدة التقنية المتعلقة بمجال الادارة العامة | **120.000,00** |
| الدراسة و المساعدة التقنية المتعلقة بمجال الشؤون الاجتماعية (الانشطة الرياضية) | **300.000,00** |
| بناء مسبح شبه اولمبي | **900.000,00** |
| الدراسة و المساعدة التقنية المتعلقة بمجال الشؤون الاقتصادية (الانشطة التجارية) | **50.000,00** |
| بناء سوق السمك | **300.000,00** |
| اشغال بناء مكاتب للحالة المدنية بالملحقة الثانية | **1.000.000,00** |
| إقتناء جرارات مجهزة | **800.000,00** |
| إقتناء منصة و الصوتيات | **200.000,00** |
| تجهيز قاعة الاجتماعات بالجماعة (المقر القديم) | **400.000,00** |
| إقتناء الاراضي | **1.000.000,00** |
| اصلاح و تأهيل المدارات بالمدينة | **1.000.000,00** |
| أشغال التشوير بالمدينة | **400.000,00** |
| التهيئة الخارجية للمحطة الطرقية | **1.406.700 ,62** |
| مشروع مندمج: أشغال تأهيل الطرق و شبكة الانارة العمومية و التبليط بالمدينة | **2.000.000,00** |
| **المجموع** | **13.376.700,62** |

**توقيع رئيس المجلس : توقيع كاتب المجلس:**

**النقطة السادسة** : **الدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي لاستغلال الملك العمومي لأغراض البناء.**

العرض:

 - **السيد الرئيس** : يقصد بالملك العام الجماعي موضوع الاستغلال المؤقت في مدلول هذا المقرر، الملك العام بمختلف أصنافه: الطرقات والأرصفة والأزقة والساحات ذات الطبيعة الجماعية خارج الوعاء العقاري لاوراش البناء، يمنع استغلال الملك الجماعي لأغراض البناء دون الحصول على ترخيص مسبق وأداء الرسوم بموجب القوانين المستحقة حسب الأنظمة الجاري بها العمل، نعطي الكلمة للسيدة رئيسة اللجنة المكلفة بالتعمير وإعداد التراب والبيئة، لتقديم عرضها في الموضوع.

**- السيدة نسرين حضرية:** بعد التداول بشأن هذا التعديل ، فاللجنة لا ترى مانعا في المصادقة عليه ، خصوصا وانه يهدف الى تجويد طرق وكيفية الاستغلال المؤقت للملك العام الجماعي بغرض الحفاظ على المنظر العام من التشويه، من خلال احترام الضوابط المعمارية من طرف مستغلي هذه اللوحات وعدم المساس بالبنية التحتية وإغلاق الطرقات.

وفي هذا الإطار أوصت اللجنة ، بضرورة الإسراع بتفعيل دور الشرطة الإدارية في هذا الباب لتنفيذ مقررات المجلس وقرارات الرئيس.

**المناقشة :**

- **السيد فيصل حياني**  : فيما يتعلق بمشروع هذا القرار التنظيمي لاستغلال الملك العمومي لأغراض البناء، لقد شاهدنا على مستوى مدينة قلعة السراغنة،الاضرار البيئية والجمالية الناتجة عن الاستغلال الغير المنظم للملك العمومي لاغراض البناء، وفي إطار تفعيل الشرطة الإدارية، والتي من بين اختصاصاتها تفعيل وتنزيل قرارات المجلس، فمن هنا جاءت الغاية، للقضاء على العشوائية في استغلال الملك العمومي لأغراض البناء. أولا من ناحية وضع مواد البناء ( رمال ، أحجار ...الخ ) بالطريق العامة . وبالإضافة إلى ما جاء في اقتراح اللجنة، أن صاحب مشروع البناء، قد انتهت لديه المدة القانونية لاستغلال المؤقت للملك العمومي . وعند المراقبة، نجد أن المستغل لرخصة البناء قد تجاوز السنة ولا زال يشغل الملك العمومي( وهذا يؤثر سلبا على المداخيل، وعلى جمالية المدينة) . وبالتالي وابتداء من سنة 2023، وضعت مصلحة الموارد المالية بالجماعة إقرارا ،يتم تعبئته من طرف المواطن عند بداية الأشغال، وإقرارا آخر عند نهاية الأشغال . وفي حالة عدم الإدلاء بهذا الأخير، فتطبق على المستغل رسم الاستغلال المؤقت للملك العمومي لأغراض البناء. والفلسفة من هذا الاجراء،هو المحافظة على جمالية المدينة .من جهة أخرى ، هناك مسألة تتعلق بالأوراش والمشاريع الكبرى، فهي لا تضع السياج الخارجي للمشروع للحماية، مما يهدد سلامة المواطنين .

كما أن مرجعية هذا القرار التنظيمي، ستكون قاعدة قانونية تعتمد عليها الشرطة الإدارية في عملها الإداري وفي اتخاذ قراراتها ، عند قيامها بالمراقبة والزجر للمخالفات .

**- السيد رشيد الباسيط :** إن فلسفة هذا القرار التنظيمي شيء جميل، لأن تنظيم هذا الاستغلال العمومي لاغراض البناء،سوف يحافظ على جمالية المدينة ، وكذلك إزالة مخلفات وبقايا مواد البناء، لأن هذه معضلة بالنسبة لمدينتنا. وعلاقة بموضوع البناء، أتساءل عن الإشكال المطروح بالنسبة للازدواج الضريبي المتعلق بأداء الرسم على الأراضي الحضرية غير المبنية وأداء رسم السكن والخدمات الجماعية، بحجة عدم إكتمال البناء بشكل كلي، والحصول على رخصة السكن،للاعفاء من هذا الازدواجية، وهذا إشكال حقيقي - **السيد فيصل حياني**  : ان القانون رقم 47/06 المتعلق بالتعمير،ـ وخاصة المادة 42 منه ، يحتم الإدلاء برخصة السكن لحذف الضريبة على الأراضي الحضرية غير المبنية TNB ،وهذا الاجراء يطبق على الصعيد الوطني، فهناك إشكال تشريعي في هذا المجال، لأن حالة البقعة لم تعد غير مبنية ونحن نتقيد ونطبق النص القانوني .

لقد اجتهدنا كمصلحة ، و بمبادرة من طرف السيد الرئيس ، لأن هناك مسطرة تلجا اليها الادارة تتجلى في الإدلاء برخصة انتهاء الأشغال ،وتعقد لجنة مختلطة على مستوى الجماعة بحضور الوكالة الحضرية ،والمكتب الوطني للماء ،والمكتب الوطني للكهرباء، وعمالة الإقليم للبث في هذا الموضوع . فعلا عرضت على المصلحة أزيد من 140 طلبا، وعند انعقاد هذه اللجنة وتبعا لتوجيهات السيد عامل الإقليم، فقط ستة 06 حالات من الحالات المعروضة، تمت معالجة الاشكال لهم نظرا لتوفر الشروط الموضوعية فيهم . واو دان اشير بهذه المناسبة، انه لا وجود لرخصة انتهاء الأشغال الجزئية، ثانيا أن يكون واضع الطلب داخل الأجل القانوني المنصوص عليه ،أي داخل اجل الإعفاء ، والذي مدته 3 سنوات، وأغلبية الطلبات تجاوزت هذا الأجل. وتلك الحالات الستة تم الإقرار بهم. إذن فهناك إشكالية على مستوى التشريع. وهذه مناسبة لرفع المجلس والأحزاب لمذكرة ترافعية في هذا الباب للجهات المختصة.

- **السيد عبد الرزاق أشليح** : ما أريد أن أؤكده في هذا الباب، هو تحمل المسؤولية بالنسبة للجهات المسؤولة والمواطنين المعنيين. هناك ضوابط قانونية ومساطر وإجراءات ، يجب الالتزام بها ثم تحرك الجهات المسؤولة. فنحن مقبلون على الشرطة الإدارية، ويجب أن يكون هناك تتبع يومي، لضبط الأمور وتقعيل الزجر من خلال انضباط المواطنين، وأن تكون هناك نزاهة في ضبط المخالفات والتجاوزات، والحرص على تطبيق القانون مائة بالمائة.

- **السيد عصام الطالــــــــــــعي**: بخصوص استغلال الملك العمومي لأغراض البناء، نريد معرفة لماذا القيام بتجديد رخصة الاستغلال المؤقت للملك العمومي لأغراض البناء كل سنة ، فلماذا لا يبقى هذا الاستغلال ساري المفعول و مرتبط برخصة البناء حتى نهاية الأشغال .اما بالنسبة للإجراءات والشروط المتعلقة بوضع السياج واللافتات، فهي ستزيد من تكاليف المواطن، في ظل الارتفاع المهول لمواد البناء واليد العاملة. كما اتساءل عن العبارة الموجودة في مشروع هذا القرار التنظيمي ، والتي تنص على انه يعهد بتنفيذ هذا القرار الى السيد مدير المصالح بالجماعة، والسلطات المحلية والامن بالمنطقة ورئيس القسم التقني للجماعة، فمجموعة من القرارات التنظيمية تنتهي بهذه الجملة، نريد بصراحة معرفة من يسهر على تنفيذ هذه القرارات.

- **السيد فيصل حياني :** ان القانون هو الذي ينظم هذا الإجراء، فرخصة البناء تمنح لمدة سنة ويكون الاستغلال المؤقت للملك العمومي وارد بها، طيلة مدة صلاحية رخصة البناء، لكن بعد مرور سنة يصبح لزاما على المستغل أداء رسوم استغلال الملك العمومي مؤقتا لأغراض البناء على رأس كل ثلاثة أشهر . أما بالنسبة للإجراءات والشروط المتعلقة بالسلامة وتبيان الورش، فهذا الأمر يتعلق بالمشاريع والأوراش الكبرى وليس بالسكن الاقتصادي أو الفردي.

- **السيد ياسين فنتاس :** فيما يخص تدخلي، فهذا المشروع للقرار التنظيمي المتعلق باستغلال الملك العمومي لأغراض البناء هو قرار بسيط في حد ذاته، لا يجب إعطاؤه أكثر من الحجم الذي يستحق، فالغاية منه هو تطهير الطرقات والأزقة من بقايا مواد البناء عند انتهاء مدى رخصة الاستغلال المؤقت للملك العمومي أو تجديد هذه الرخصة، وأداء واجباتها لوكالة المداخيل. من جهة أخرى نرى أن بعض المواطنين يؤدون هذه الرخصة لمدة سنة ويتم استغلالها فقط لجزء من السنة ، وهذا ما يغيب عن البعض. وبناء على رخصة الاستغلال المؤقت للملك العمومي سوف تقوم المصلحة المختصة بمراسلة السلطة المحلية، ومراقبة تقني المنطقة، وعند تجاوز مدة صلاحية هذه الرخصة يطالب المستغل للأداء من جديد. كما أنه من حق المواطن عند التوقف عن البناء أو الإصلاح إزالة مواد البناء المتبقية أو إدخالها الى منزله الى حين استئناف الاشغال مرة اخرى. فهذا المشروع إذن هو لتجويد العمل بعد اطلاعنا على نماذج مماثلة لمدن أخرى.

إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024 ، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي لاستغلال الملك العمومي لأغراض البناء.

. **.**وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

* المصوتون بنعم : **17**
* المصوتون بلا : **03**
* الممتنعون : **لا أحد**

 **بيان التصويت**

 **- عدد الحاضرين : 20**

 **- عدد الأصوات المعبر عنها : 20**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموافقون** | **الرافضون** | **الممتنعون**  |
| **- نورالدين ايت الحاج – ياسين فنتاس- عبد الرحيم الصالح –****– المكي الداهي - فيصل حياني – عبد الرحيم مؤدن –****الحسن الحمري – زهيرة بوجديان – مولاي الطاهر بلفاسي –** **لطيفة مطاوع – الزهرة افس – عثمان بنعدي – وفاء عابد-** **نسرين حضرية – حمزة الماحي - سماح الحبشي-**  **عصام الطالعي .**  | **- رشيد الباسيط** **- نزهة لعوينة** **- عبد الرزاق اشليح**  | **لا أحد**  |

**ملاحظة** : أصبح عدد أعضاء المجلس الحاضرين20 ، وذلك بعد عودة المكي الداهي لقاعة الاجتماعات ومغادرة بدر الدين الغزالي لها.

 **يقرر ما يلي**:

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت **على قرار تنظيمي لاستغلال الملك العمومي لأغراض البناء**.

**توقيع رئيس المجلس: توقيع كاتب المجلس :**

**النقطة السابعة : الدراسة والمصادقة على تعديل القرار التنظيمي رقم42/2014 في شأن تنظيم الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية او صناعية او مهنية.**

 **العرض :**

- **السيد الرئيس :** يهدف هذا القرار المتعلق بتنظيم شغل الملك الجماعي العام مؤقتا بمنقولات وعقارات ترتبط بممارسة اعمال او اغراض تجارية او صناعية او مهنية، ونصب اللوحات الاشهارية والاعلانية والارشادية داخل المجال الترابي لمدينة قلعة السراغنة، الى الحفاظ على رونق وجمالية البنايات وعدم تشويه المنظر العام ، وذلك من خلال تحديد طرق وكيفية الاستغلال المؤقت للملك العام الجماعي المخصص لهذه الاغراض، واحترام الضوابط المعمارية والطابع العمراني،من طرف مستغلي هذه اللوحات سواء كانوا اشخاص ذاتيين او معنويين .

ونعطي الكلمة للسيدة رئيسة اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات قصد تقديم تقرير اللجنة في الموضوع.

- **السيدة لطيفة مطاوع:** فيما يخص هذه النقطة المتعلقة بتنظيم الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية وصناعية ومهنية فاللجنة تثمن تعديل القرار التنظيمي رقم 42/2014 لما له من أهمية في تنظيم استغلال الملك الجماعي ومحاربة كل مظاهر احتلال الملك الجماعي بصفة غير قانونية.

**المناقشة :**

- **السيد عصام الطالعي:** ملاحظتي حول هذا القرار تتجلى أولا في الشروط المطلوبة للحصول على رخصة استغلال الملك العام مؤقتا لأغراض تجارية أو مهنية أو صناعية، كشهادة إبراء الذمة وشهادة صندوق الضمان الاجتماعي، أظن أن الجماعة ليس من حقها طلب هذه الوثائق من طالب رخصة الاستغلال. وثانيا ، بالنسبة لما ذكر في الصفحة التاسعة من هذا القرار، بالنسبة للشركات التي ترغب في استغلال هذا الملك العام يجب عليها أن تدلي بالوثائق التالية: طلب خطي، نسخة من القانون الأساسي للشركة، شهادة التسجيل الضريبي، شهادة إبراء الذمة، شهادة الضمان الاجتماعي، فأظن أن هذه الوثائق كلها تثقل كاهل المرتفق للجماعة من أجل الترخيص باستغلال هذا الملك العام.

- **السيد الرئيس :** إن الوثائق المطلوبة لهذا الغرض لا تثقل كاهل المرتفق، بل لزاما لابد منها لمعرفة وضعية طالب استغلال هذا الملك العمومي، والوثائق المطلوبة تتطلبها القواعد العامة القانونية بما فيها المنصة الرقمية المتعلقة بذلك، وبالتالي لا يمكن حذف أية وثيقة وإلا سندخل في مجال التشريع، وهذا ليس من اختصاصاتنا، فنحن سلطة تنفيذية نلتزم بتطبيق وتنفيذ القوانين الجاري بها العمل في مختلف الميادين.

إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024 ، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالدراسة والمصادقة على تعديل القرار التنظيمي رقم42/2014 في شأن تنظيم الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية او صناعية او مهنية.

**.**وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

* المصوتون بنعم : **18**
* المصوتون بلا : **01**
* الممتنعون : **02**

 **بيان التصويت**

 **- عدد الحاضرين : 21**

 **- عدد الأصوات المعبر عنها : 21**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموافقون**  | **الرافضون** | **الممتنعون**  |
| **- نورالدين ايت الحاج – ياسين فنتاس- عبد الرحيم الصالح –****– المكي الداهي - فيصل حياني – عبد الرحيم مؤدن –****الحسن الحمري – زهيرة بوجديان – مولاي الطاهر بلفاسي –** **لطيفة مطاوع – الزهرة افس – عثمان بنعدي – وفاء عابد-** **نسرين حضرية – حمزة الماحي - سماح الحبشي - نعيمة** **معروف - عصام الطالعي .**  | **- عبد الرزاق اشليح**  | **- رشيد الباسيط** **- نزهة لعوينة**  |

**ملاحظة** : أصبح عدد أعضاء المجلس الحاضرين21 ، وذلك بعد عودة نعيمة معروف لقاعة الاجتماعات .

**يقرر ما يلي:**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت **على تعديل القرار التنظيمي رقم42/2014 في شأن تنظيم الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية او صناعية او مهنية.**

**توقيع رئيس المجلس : توقيع كاتب المجلس :**

**النقطة الثامنة** **: المصادقة على اقتناء القطع المختلفة للمرافق العمومية لتجزئة الهدى 01 و 02 و 03.**

**العــــــــــــــــــــــــــــــــــــرض**

- **السيد الرئيس :** بالنسبة لتجزئة الهدى فالمجزئ صاحب مشاريع الهدى 01 و 02 و 03 هو في المراحل النهائية من اجل رفع اليد على تجزئاته الثلاث ، وبالتالي ،لإتمام المسطرة الادارية والقانونية، تمت مراسلتنا لاستلام القطع الأرضية المختلفة للمرافق العمومية بهذه التجزئات وتحديد ثمن رمزي لهذا الاقتناء، والبقع المعروضة هي عبارة عن 13 بقعة بالهدى 01 و11 بقعة بالهدى 02 وبقعة واحدة بالهدى 03 ، وهذه البقع مفصلة حسب الجدول الذي توصل به السادة أعضاء المجلس، وهذه البقع لم تعط للجماعة هكذا ، ولكن تم ذلك بعد تفاوض عسير أثناء حصول المجزئ على الترخيص من الجماعة لإنشاء هذه التجزئات منذ سنة 2009 ، وهذا مكسب لجماعة قلعة السراغنة .

ونعطى الكلمة للسيدة المكلفة بالتعمير واعداد التراب والبيئة لتقديم تقرير اللجنة في الموضوع.

- **السيدة نسرين حضرية :** اللجنة لا ترى مانعا في اقتناء القطع المختلفة بتجزئة الهدى 1و2و3، مع ضرورة التقيد بالمساطر المعمول بها والإجراءات الخاصة بالاقتناءات، تفاديا لبعض العراقيل التي قد تطرح مستقبلا.

**المناقشة :**

- **السيد فيصل حياني :** يعتبر تدخلي في هذه النقطة ككلمة توجيهية ، وبالنسبة إلى النقط 08 و09 و 10 في جدول أعمال هذه الدورة فألاحظ أنه وقع خطأ في صياغة النقط الواردة في هذا الجدول، إذن فالمجلس الجماعي سينظر فقط في الموافقة المبدئية على اقتناء هذه العقارات وليس المصادقة على الاقتناء ، لأن الموافقة المبدئية سيتم بعدها سلك المساطر القانونية المتعلقة بالعقار وطبيعته ومكان وجوده.

- **السيد عبد الرزاق اشليح :** إن هذه البقع الأرضية الواردة بتجزئة الهدى 01 و 02 و 03 والمخصصة بالمرافق العمومية، شيء إيجابي ، لكن الملاحظة أن كل بقعة مخصصة لغرض معين ، أي التخصيص لمصلحة معينة ، أتساءل كيف تم هذا التخصيص ، وهل تمت مراعاة بعض الشروط في هذا التخصيص . سأعطي مثالا واحدا وأكتفي به ، مثلا دار الشباب مساحتها 600 متر مربع ، هل عندما تم التفكير في هذه المساحة، توفرت رؤية عند هذا المجزئ عن دار الشباب، وتصور المرافق التي ستوجد بها ، هل في نظر المجلس مساحة 600 متر مربع كافية لبناء دار الشباب. فالمساحة المخصصة أظن أنها لن تكون كافية لاحتضان هذا المرفق العمومي، الذي من المفروض أن يضم عدة أنشطة كأنشطة الجمعيات وقاعات للعروض، هل من خصص هذه المساحة راعى مثل هذه الأمور.

- **السيد الرئيس :** بالنسبة لهذه المساحة المخصصة لدار الشباب، فليس لدي أي تصور شخصيا، وأظن أنها ستخص إدارة هذه المؤسسة وليس لممارسة الأنشطة الرياضية أو الإشعاعية ، بالإضافة إلى إمكانية أن تكون هذه الدار عند إنجازها مكونة من عدة طوابق ، وبالتالي فإني أرى أن مساحة 600 متر مربع كافية لتفي بالغرض.

- **السيد عصام الطالعي :** ما جاء في تقرير اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة بأن اللجنة لا ترى ما نعا في اقتناء هذه البقع شريطة أن يكون هذا الاقتناء ليفي بحاجيات الساكنة مع إمكانية إعادة تخصيص بعض الاوعية العقارية بهذه التجزئة لإحداث مشاريع تتماشى مع حاجيات ساكنة المدينة.

- **السيد رشيد الباسيط :** هل يمكن تغيير التخصيص الذي خصه المجزئ لهذه المرافق العمومية، لأن تلك المساحة المخصصة لدار الشباب هي فعلا مساحة صغيرة، ونحن مع الاقتناء لكن الفضاء يتطلب مساحة اكبر من المساحة المتاحة.

إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024 ، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على اقتناء القطع المختلفة للمرافق العمومية لتجزئة الهدى 01 و 02 و 03.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

* المصوتون بنعم : **20**
* المصوتون بلا : **لا** **أحد**
* الممتنعون : **لا أحد**

 **بيان التصويت**

 **- عدد الحاضرين : 20**

 **- عدد الأصوات المعبر عنها : 20**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموافقون** | **الرافضون** | **الممتنعون**  |
|  **- نورالدين ايت الحاج – ياسين فنتاس- عبد الرحيم الصالح –** **– المكي الداهي - فيصل حياني – عبد الرحيم مؤدن –****الحسن الحمري – زهيرة بوجديان – مولاي الطاهر بلفاسي –** **لطيفة مطاوع – الزهرة افس – عثمان بنعدي – وفاء عابد-** **نسرين حضرية – حمزة الماحي – سماح الحبشي- عصام الطالعي****- رشيد الباسيط – نزهة لعوينة - عبد الرزاق اشليح** |  **لا أحد**  |  **لا أحد** |

**ملاحظة** : أصبح عدد أعضاء المجلس الحاضرين20 ، وذلك بعد مغادرة السيدة نعيمة معروف لقاعة الاجتماعات

**يقرر ما يلي :**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت ***على الموافقة المبدئية على اقتناء القطع المختلفة للمرافق العمومية لتجزئة الهدى 01 و 02 و 03.***

**توقيع رئيس المجلس توقيع كاتب المجلس**

**النقطة التاسعة** : **اقتناء عقار لإنشاء قرية رياضية**.

**العــــــــــــــــــــــــــــــــــــرض:**

- **السيد الرئيس :** نظرا لما تشكله ملاعب القرب للمدينة من خلق للضوضاء والكلام النابي للسكان المجاورين لها، وقد توصلت الجماعة للعديد من الشكايات في هذا الصدد. لذا تم التفكير في إحداث قرية رياضية تضم ملاعب رياضية ومسابح وقاعات رياضية، أي تجميع عدد كبير من الأنشطة الرياضية في مكان واحد يتسع لها . ومن هنا جاءت فكرة إنشاء قرية رياضية . ونعطي الكلمة للسيدة رئيسة اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة لتقديم تقريرها في الموضوع.

- **السيدة سلوى الجابري:** فبعد مناقشة اللجنة لهاته النقطة ، تبين أن فكرة الاقتناء قبل المصادقة على إحداث القرية الرياضية فيه عيب فيما يخص مسطرة إنجاز المشاريع، أيضا اتضح للجنة عدم تقديم بطاقة تقنية مشخصة للفكرة ولأسباب ودواعي إنشاء هذا المشروع، أيضا غياب التصميم الطبوغرافي لإحداثيات البقعة التي ستحترم فكرة مشروع فكرة القرية الرياضية .

**المناقشة :**

- **السيد المكي الداهي :** بعد جولة ميدانية تم الوقوف على ثلاث بقع أرضية لاحتضان هذا المشروع، الأولى تتواجد قرب ملعب ألعاب القوى بجانب القاعة المغطاة، في اتجاه طريق مراكش والقطعة الثانية خلف منتجع اللؤلؤة الزرقاء " زيكار" ، والقطعة الثالثة توجد في منطقة الرصيد العقاري الاحتياطي الوارد بتصميم التهيئة قرب مشروع السوق الأسبوعي الجديد بطريق اولاد يعكوب.

- **السيد مولاي الطاهر بلفاسي :** الأمر يتعلق هنا بالإذن بالاقتناء وليس المصادقة على الاقتناء، وعند الاقتناء سيتم إحداث هذه القرية الرياضية .

- **السيد الرئيس :** طبعا ، أظن أن الموافقة المبدئية على هذا الاقتناء تأتي قبل اقتناء عقار لإنشاء قرية رياضية تضم جميع الأصناف الرياضية، وستكون المساحة المقتناة ما بين 05 و 06 هكتارات بالمنطقة الإستراتيجية قرب السوق الأسبوعي الجديد بطريق اولاد يعكوب، لأن هذا الوعاء العقاري لا يمكن إيجاده في أي منطقة أخرى بالمدينة. وعند اكتمال مسطرة الاقتناء ستدخل الجماعة في اتفاقية شراكة مع وزارة الشبيبة والرياضة والتمويل موجود لديها.

- **السيد رشيد الباسيط :** إن مشاكل ملاعب القرب، تخلق العديد من المشاكل للساكنة خصوصا المجاورة لها، فهناك العديد من السلوكيات غير المرضية التي يقوم بها مرتادوا هذه الملاعب ، وعدم احترام المواقيت لمزاولة الأنشطة الرياضية بها .

ففكرة إنشاء قرية رياضية، فكرة مهمة ، لكن نتمنى التنفيذ بسرعة وإخراج مثل هذه المشاريع إلى حيز الوجود. فلا يكفي أن يصادق على الأمر ويبقى الحال معلقا كما هو ساري المفعول على العديد من المشاريع بالمدينة .

- **السيد الحسن الحمري :** نحن نثمن هذه الفكرة لتجميع الأنشطة الرياضية في مكان واحد ومناسب، نحن سنصوت على خلق هذه القرية الرياضية، لكن يجب الاستئناس بتجارب مدن أخرى التي سبقتنا في هذا المجال ، وإعداد التصاميم ذات الصلة لإبداء الرأي من طرف المجلس الجماعي والخروج بمنتوج جيد يلبي طموحات وأهداف الجماعة والساكنة على حد سواء.

- **السيد الرئيس :** إذن الفكرة العامة هي الموافقة المبدئية على إحداث القرية الرياضية، وليس الموافقة على اقتناء عقار لإنشاء قرية رياضية.

- **السيد عبد الرزاق اشليح :** يجب إعادة صياغة العنوان المدرج بجدول أعمال هذه الدورة كما جاء على لسان السيد المستشار ليصبح الموافقة على إحداث قرية رياضية. ونحن مع الفكرة.

إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024 ، وبعد دراسة النقطة المتعلقة باقتناء عقار لإنشاء قرية رياضية.

**.**وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

* المصوتون بنعم : **20**
* المصوتون بلا : **لا أحد**
* الممتنعون : **لا أحد**

 **بيان التصويت**

 **- عدد الحاضرين : 20**

 **- عدد الأصوات المعبر عنها : 20**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموافقون** | **الرافضون** | **الممتنعون** |
| **- نورالدين ايت الحاج – ياسين فنتاس- عبد الرحيم الصالح –****– المكي الداهي - فيصل حياني – عبد الرحيم مؤدن –****الحسن الحمري – زهيرة بوجديان – مولاي الطاهر بلفاسي –** **لطيفة مطاوع – الزهرة افس – عثمان بنعدي – وفاء عابد-** **نسرين حضرية – حمزة الماحي – سماح الحبشي - عصام الطالعي****- رشيد الباسيط - نزهة لعوينة - عبد الرزاق اشليح**  | **لا أحد** | **لا أحد** |

**يقرر ما يلي**:

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت **على** **الموافقة المبدئية على اقتناء عقار لإنشاء قرية رياضية**.

**توقيع رئيس المجلس : توقيع كاتب المجلس :**

**النقطة العاشرة:** **المصادقة على اقتناء قطعة أرضية لإنجاز سوق لبيع السيارات والدراجات المستعملة**.

**العــــــــــــــــــــــــــــــــــــرض** :

- **السيد الرئيس:** لقد تم تدارس هذه النقطة من طرف اللجنة المكلفة بالميزانية والشؤون المالية والبرمجة وكذلك اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، ونعطي الكلمة لرئيسة هذه اللجنة لتلاوة تقريرها في الموضوع.

- **السيدة لطيفة مطاوع :** ان اللجنة لا ترى مانعا في اقتناء بقعة أرضية لاحتواء سوقين للدراجات النارية والسيارات المستعملة ، يتضمنان مختلف المرافق الضرورية ومجهزين بكاميرات للمراقبة، وهو ما سيعزز الرونق العام للمدينة ويساهم في تنمية مداخيل الجماعة .

**المناقشة :**

- **السيد المكي الداهي:** فيما يخص هذه النقطة، فقد تم اقتراح بقعة أرضية قرب السوق الأسبوعي الحالي، وقطعة أخرى بجانب جوطية جنان الشعيبي، لكن تبين أن هذه الأخيرة تابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية مما يستحيل معه التفكير في الاقتناء من لدن هذه الوزارة .

- **السيد عصام الطالعي :** يجب تغيير عنوان المصادقة على اقتناء قطعة أرضية إلى المصادقة على إحداث سوق لبيع السيارات والدراجات المستعملة .

 إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024 ، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بالمصادقة على اقتناء قطعة أرضية لإنجاز سوق لبيع السيارات والدراجات المستعملة**.**وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

* المصوتون بنعم : **19**
* المصوتون بلا : **لا أحد**
* الممتنعون : **لا أحد**

 **بيان التصويت**

 **- عدد الحاضرين : 19**

 **- عدد الأصوات المعبر عنها : 19**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموافقون** | **الرافضون** | **الممتنعون** |
| **- نورالدين ايت الحاج – ياسين فنتاس- عبد الرحيم الصالح –****– المكي الداهي -– عبد الرحيم مؤدن –الحسن الحمري –** **زهيرة بوجديان – مولاي الطاهر بلفاسي – لطيفة مطاوع –** **الزهرة افس – عثمان بنعدي – وفاء عابد- نسرين حضرية –** **حمزة الماحي – سماح الحبشي- عصام الطالعي- رشيد الباسيط-****نزهة لعوينة - عبد الرزاق اشليح**  | **لا أحد** | **لا أحد** |

**ملاحظة** : أصبح عدد أعضاء المجلس الحاضرين19 ، وذلك بعد مغادرة السيد فيصل حياني لقاعة الاجتماعات

**يقرر ما يلي** :

 صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت **على** **الموافقة المبدئية على اقتناء قطعة أرضية لإنجاز سوق لبيع السيارات والدراجات المستعملة**.

**توقيع رئيس المجلس : توقيع كاتب المجلس :**

**النقطة الحادية عشر** : **المصادقة على قرارات إحداث محطات طرقية لسيارات الأجرة الصنف الأول : اتجاه بن جرير و العطاوية ، واتجاه بني عامر ، ميات وأولاد يعكوب** .

**العــــــــــــــــــــــــــــــــــــرض**

- **السيد الرئيس :** يتعلق الأمر بمحطات سيارات الأجرة الصنف الأول، وهي بالمناسبة محطات جاهزة، ولكي يتم استخلاص واجبات ورسوم الجماعة، المتعلقة بهذه المرافق، يجب المصادقة على مقرر إحداث هذه المحطات من قبل المجلس الجماعي، كإجراء قانوني وتكميلي للمساطر القانونية المتعلقة بهذا النوع من المحطات. وأعطي الكلمة للسيدة رئيسة اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات، لتقديم عرض اللجنة في الموضوع.

- **السيدة لطيفة مطاوع :** فيما يخص هذه، فاللجنة لا ترى مانعافي المصادقة على قرارات إحداث هذه المحطات، لان ذلك سيساهم في تجميع نقط الانطلاق بالنسبة للاتجاهات المحددة لهم، ونطالب من جهة أخرى بالتسريع بافتتاح المحطة المتواجدة بحي الزاوية.

**االمناقشة :**

- **السيد مولاي الطاهر بلفاسي:** ربما السيد الرئيس تم طرح هذه النقطة للمصادقة على الصيغة القانونية لاستخلاص واجبات رسوم الجماعة ، والمحطة جاهزة تتعلق بالمحطة المتواجدة بجانب المحطة الطرقية للمدينة، وقد تم مؤخرا عقد اجتماع بين المجلس الإقليمي والسيد عامل الإقليم حول هذا الموضوع، لكون محطة سيارات الأجرة الصنف الأول مشاعة بين المجلس الإقليمي والمجلس الجماعي، وقد تم هذا الاجتماع للحث على تسليم المجلس الإقليمي لهذه المحطة للمجلس الجماعي. وهذا الأخير في حاجة للمصادقة على مقرر إحداث هذا المرفق ، من بعدها ستأتي المرحلة الأخرى تتعلق بدور السلطة المحلية ، وتتجلى في إنشاء جمعية لتسيير هذه المحطة.

إن المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المجتمع في الدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024، المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024 ، وبعد دراسة النقطة المتعلقة بقرارات إحداث محطات طرقية لسيارات الأجرة الصنف الأول : اتجاه بن جرير والعطاوية، واتجاه بني عامر، ميات وأولاد يعكوب **.** وبعد اللجوء إلى التصويت العلني، وحيث إن عملية التصويت أسفرت على ما يلي :

* المصوتون بنعم : **19**
* المصوتون بلا : **لا أحد**
* الممتنعون : **لا أحد**

 **بيان التصويت**

 **- عدد الحاضرين : 19**

 **- عدد الأصوات المعبر عنها : 19**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الموافقون** | **الرافضون** | **الممتنعون** |
| **- نورالدين ايت الحاج – ياسين فنتاس- عبد الرحيم الصالح –****– المكي الداهي - فيصل حياني-عبد الرحيم مؤدن –الحسن الحمري –** **زهيرة بوجديان – مولاي الطاهر بلفاسي – لطيفة مطاوع –** **الزهرة افس –– وفاء عابد- نسرين حضرية – حمزة الماحي –** **سماح الحبشي- عصام الطالعي- رشيد الباسيط-نزهة لعوينة –** **عبد الرزاق اشليح** | **لا أحد** | **لا أحد** |

**ملاحظة** : أصبح عدد أعضاء المجلس الحاضرين19 ، وذلك بعد مغادرة السيد عثمان بنعدي لقاعة الاجتماعات، وعودة فيصل حياني لها.

**يقرر ما يلي:**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت **على قرارات إحداث محطات طرقية لسيارات الأجرة الصنف الأول : اتجاه بن جرير والعطاوية ، واتجاه بني عامر ، ميات وأولاد يعكوب**.

**توقيع رئيس المجلس** **توقيع كاتب المجلس**

# محضر اجتماع الدورة العاديــة الاولى

# لشهــر فبراير 2024

# ( الجلســـــــــــــــــــــــــــــــــــــة الثانية )

طبيقاً لمقتضيات المادة 33 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.15.85، المؤرخ في 20 رمضان 1436 (7 يوليوز 2015) انعقـــدت يــوم الاربعاء04 شعبان 1445 ، الموافق 14 فبراير 2024 ، في جلسة علنية، الجلسة الثانية للدورة العادية الأولى لشهر فبراير 2024 لمجلس جماعة قلعة السراغنة، بقاعـة الاجتماعات بمقر جماعة قلعة السراغنة، على الساعة العاشرة صباحا، تحـــــــــــــــت رئاســـة الســـــــــيد **ياسين فنتاس، النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي** ، وبحضور السيد **رشيد معروفي** باشا مدينة قلعة السراغنة.

* **العدد القانوني لأعضاء المجلس : 31**
* **الاعضاء المزاولين لمهامهم : 31**
* **الاعضاء الحاضرون : 08**

- **ياسين فنتاس :** **النائب الأول للرئيس**

**- عبد الرحيم عياد : النائب الثالث للرئيس .**

**- المكي الداهي : النائب الرابع للرئيس .**

**- زهيرة بوجديان : مستشارة جماعية .**

**- لطيفة مطاوع : " "**

**- الزهرة إفس : " "**

**- نسرين حضرية : " "**

**- الحميد مجدي : مستشار جماعي .**

**كما حضر هذا الاجتماع بصفة استشارية السادة :**

**- فوزي حيمودي : رئيس القسم الإداري ، الاقتصادي زالمالي**

**- محمد الصالح : رئيس مصلحة الشؤون الإدارية والقانونية**

**- المصطفى المنصوري : رئيس مصلحة الميزانية والمحاسبة والصفقات .**

**- محمد حوزي : رئيس مصلحة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.**

**- بدر الدين بوعلالة : رئيس مكتب شؤون المجلس واللجان .**

**- عبد اللطيف وهدان : عن مكتب شؤون المجلس واللجان.**

**- عبد الحميد عابد : قائد بباشوية قلعة السراغنة .**

 **جدول الأعمال**

 **- تقديم الأجوبة عن الأسئلة الكتابية .**

**في البداية افتتح السيد ياسين فنتاس الجلسة بكلمة رحب في مستهلها بالسيد الباشا والسادة أعضاء المجلس الجماعي ، و بالسادة رؤساء الاقسام والمصالح الجماعية ، وبالسادة ممثلي المشهد الإعلامي والمجتمع المدني والحضور الكريم، معلنا عن افتتاح الجلسة الثانية من الدورة العادية الاولى لشهر فبراير 2024 والمتعلقة بتقديم الأجوبة عن الأسئلة الكتابية.**

 **تقديم الأجوبة عن الأسئلة الكتابية :**

**العرض**

**-**  **السيد ياسين فنتاس:** تطبيقا لمقتضيات المادة 46 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، نشرع في تقديم الأجوبة عن الأسئلة الكتابية التي تم التوصل بها داخل الآجال القانونية ، والتي تقدم بها المستشار السيد الحميد مجدي.

كما نذكر بمقتضيات المادة 14 من النظام الداخلي للمجلس، والتي تنص على أنه يجيب الرئيس أو أحد نوابه حسب الترتيب في التعيين، عن الأسئلة المبرمجة في الجلسة المخصصة لذلك. وأعطي الكلمة للسيد الحميد مجدي واضع السؤال لتقديم ملخص حول سؤاله في مدة لا تتجاوز خمس دقائق. وقبل إعطاء الكلمة للسيد المستشار، ونظرا لغياب كاتب المجلس ونائبه، تم تعيين المستشارة السيدة زهيرة بوجديان ككاتبة للجلسة.

- **السيد الحميد مجدي:** من ضمن ما يتوجب أن يميز العمل الجماعي لقلعة السراغنة هو شمولية نتائجه لشرائح واسعة من سكان الجماعة، ويكون ذلك في اعتقادنا من خلال إخراج مشاريع وبرامج تنموية منسجمة ومندمجة، ولا يمكن الاستجابة الفعلية والعقلانية لمتطلبات الشأن المحلي بهذه الطريقة، دون أن تقوم الجماعة ومختلف المصالح والإدارات المحلية بوضع مخططات استراتيجية وبرامج متلائمة ومنسجمة ومتكاملة مع بعضها البعض، وبالتالي فإن مسألة التقاء السياسات العمومية تعد من أهم التحديات التي تواجه تدبير الشأن العمومي بالمدينة . وعليه ، وانطلاقا من الاهمية التي تحتلها الالتقائية بتدخلات الادارة العمومية على الصعيد الاستراتيجي والقطاعي والمجالي، سواء عند التخطيط للمشاريع والبرامج التنموية أو عند تنفيذها، نطرح الاسئلة التالية :

السؤال **الأول** : ما هي طبيعة العلاقة التي تربط الجماعة بمختلف المصالح الخارجية فيما يخص تدبير الشأن العمومي المشترك؟

السؤال **الثاني** : هل هناك تنسيق مسبق واجتماعات دورية لتجاوز النقص الناتج عن تجزيء السياسات العمومية والفصل بينها؟

السؤال **الثالث** ك ما هي أهم المشاكل والمعيقات التي تعترض العمل المخطط له بصورة شمولية ومشتركة بين مختلف الإدارات العمومية ؟

الجواب :

- **السيد ياسين فنتاس :** قبل الجواب عن أسئلتكم، لا تفوتني الفرصة للتنويه باهتمامكم بالشأن المحلي، وجميع تدخلاتكم صائبة وأسئلتكم ذات أهمية تساعدنا في تجويد العمل الجماعي.

**بالنسبة للسؤال الأول** ، اعتقد أن الاجابة عنه تكون بشكل مستمر منذ بداية كل دورة عادية للمجلس الجماعي، وذلك عن طريق التقرير الإخباري ن الذي يضم مختلف الأنشطة التي قام بها المجلس في شخص السيد الرئيس، أو أحد نوابه على مستوى العمالة والمصالح الخارجية الأخرى.

**بخصوص السؤال الثاني**، السيد الرئيس يقوم باجتماعات دورية لعرض المشاكل وتقديم إشكالات مطروحة، ويقوم كذلك بالترافع من أجل تجاوز العقبات التي تعترض المشاريع المتوقفة والمتعثرة، وأعتقد أن هذا السؤال له ارتباط بالسؤال السابق.

**أما بالنسبة للسؤال الثالث** ، المتعلق بالمشاكل والمعيقات التي تعترض العمل المخطط له بصورة شمولية ومشتركة بين مختلف الادارات العمومية، فهي مشاكل عادية ، والأمور عموما في تحسن مستمر. إن المجلس الجماعي اشتغل مدة من الزمن على ما يسمى ما وراء جائحة كورونا، وما خلفته من ديون وتراكمات لعدة مشاكل ، بالإضافة الى توقف المداخيل الجماعية . نحن نعمل على إحياء عجلة التنمية في علاقة مع مختلف الإدارات العمومية الأخرى ، ونعمل على سداد الديون المتراكمة لدى الجماعة كما هو الشأن بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء الذي بلغت ديونه مليار و 500 مليون سنتيم. ، وعلى سداد التزامات المجلس فيما يخص الاتفاقيات والشراكات، ما يهمنا هو مستقبل أفضل للمدينة بفضل المجهودات الجبارة تم تحقيق فائض يقدر بمليار و 200 مليون سنتيم، تم تخصيص 200.00 مليون سنتيم لإنجاز ملاعب القرب بالمدينة، وتم الاحتفاظ بمبلغ المليار الى حين البحث عن شراكات مع أطراف أخرى ليكون وقعه أكبر على المدينة خصوصا فيما يتعلق بتهيئة وإصلاح الطرقات .

وفيما يخص برمجة الفائض لهذه السنة، سنهتم بالمساحات الخضراء والإنارة العمومية والتأهيل الحضري، ونتمنى من الله التوفيق، كما ننوه بالعلاقة التي تربط الجماعة بمختلف المصالح العمومية والشركاء، وعلى رأسهم السيد عامل الإقليم والسيد الباشا.

**تعقيب السيد الحميد مجدي** : على كل حال، التقرير الإخباري لا يمكنه الإجابة عن هذه الأسئلة فعندما طرحتها كانت محددة، بحيث إن الجماعة ليست لوحدها هي الحلقة الوحيدة التي تشتغل بالمدينة، بل هناك عدة مصالح متعددة تقوم بإنجاز أشغالها، وهنا تقع المشاكل عند تفاوت الأشغال وعدم التنسيق فيها، بحيث تنعدم الالتقائية، كمثال على ذلك عندما تقوم الجماعة بتهيئة مكان ما ، وإنجاز مشروع مان ويكون المكتب الوطني للماء والكهرباء أو اتصالات المغرب أو غيرها لديها مشروع بنفس المنطقة، ماذا يقع مع غياب التنسيق بعد إتمام إنجاز المشروع من طرف الجماعة . تبدأ الأشغال المنجزة في التهالك مجددا بعد قيام أحد هذه المصالح بعملية الحفر مجددا على سبيل المثال، فهذا إشكال حقيقي لا يمكن ذكره ضمن التقرير الإخباري الذي يقدم داخل دورات المجلس العادية . لذا ، يجب أن تتزامن الأشغال المراد إنجازها بمنطقة ما في وقت واحد وبتنسيق مع جميع المصالح الخارجية للوزارات بالمدينة حفاظا على جمالية هذه الأخيرة .

فقد كان في السابق تقام اجتماعات دورية أو شهرية بمقر العمالة تحت إشراف السيد العامل لمعرفة ما ستقوم به كل مصلحة خارجية للوزارات من أشغال ومشاريع ويتم الحصول على برامجها للقيام بالتنسيق والتشاور حول جميع المتدخلين فيه ، إذن دون تحقيق الالتقائية في المشاريع، يجب علينا كساكنة معرفة كل الحيثيات وما يجري بالمدينة . ومسألة الالتقائية مسألة أساسية، وهذا الإجراء شبه منعدم بالمدينة بين مختلف المصالح الخارجية للإدارات العمومية.

الرد عن التعقيب :

- **السيد ياسين فنتاس :** ملاحظتكم السيد المستشار جدية ومهمة، وسنأخذها بعين الاعتبار.

- **السيد باشا المدينة :** نحن رهن الإشارة لعقد اجتماعات دورية لتحقيق الالتقائية في المشاريع بين جميع المصالح الخارجية للوزارات بالمدينة، كما جاء في تدخل السيد المستشار .

بعد ذلك استمع الحاضرون الى نص البرقية المرفوعة إلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده ،وفيما يلي نص البرقية :

مولاي صاحب الجلالة والمهابة ، أمير المؤمنين جلالة الملك محمد السادس السلام على مقامكم العالي بالله ورحمته تعالى وبركاته .

بعد تقديم عبارات الإخلاص والاحترام والتعلق بأهداب العرش العلوي المجيد ، يتشرف خديم الأعتاب الشريفة ، رئيس المجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، بمناسبـة انتهـاء أشغـال الدورة الاستثنائية للمجلس الجماعي لمدينة قلعة السراغنة، المنعقـدة يـوم الأربعاء 26 رجب 1445 الموافـق 07 فبراير 2024 ، أصالة عن نفسه ونيابة عن كافة المستشارين بالمجلس الجماعي وسكان هذه المدينة الغيورة ، أن يرفع بكل إجلال واحترام إلى الجناب الشريف للسدة العالية بالله ، أسمى آيات الطاعة والولاء ، وأزكى مشاعر الوفاء مشفوعة بخالص المحبة .

 وإننا لنغتنم هذه المناسبة ، للتأكيد للمقام العالي بالله ، عن تجندنا الدائم وراء جلالتكم للسير وفق منهجكم القويم وحكمتكم الرشيدة ، للدفاع عن المكتسبات الوطنية والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذا البلد الأمين ، حتى تتحقق للشعب المغربي ، درجة الرقي والسؤدد ، التي ترضاها جلالتكم له ، ويتبوأ وطننا العزيز المكانة الرفيعة والمرموقة بين الأمم المتقدمة .

حفظ الله جلالتكم بعنايته الربانية ، وأمد في عمركم وأبقاكم ذخرا عزيزا لأبناء شعبكم الوفي ورمزا لعزة ورخاء هذه الأمة ، وأقر عينكم بولي عهدكم صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي الحسن وشد عضدكم بشقيقكم المبجل صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الرشيد، وأحاط بعنايته الربانية سائر أفراد أسرتكم الملكية الشريفة ، انه سميع مجيب.

 والسلام على مقامكم العالي بالله ورحمة الله تعالى وبركاته .

 حرر بقلعة السراغنة في: 14 فبراير 2024

 الموافق 04 شعبان 1445

 ورفعت الجلسة على الساعة العاشرة وأربعين دقيقة.

**توقيع رئيس الجلسة توقيع كاتبة الجلسة**

 **المملكة المغربية**

 **وزارة الداخلية**

 **عمالة اقليم قعة السراغنة**

 **جماعة قلعة السراغنة**

 **مديرية المصالح**

#  القسم الإداري والاقتصادي والمالي

#  مصلحة الشؤون الادارية والقانونية

#  مكتب شؤون المجلس واللجان

**ملخص مقررات المجلس خلال الدورة العادية الأولى**

**لشهر فبراير 2024 المنعقدة بتاريخ 07 فبراير 2024**

تطبيـقا لمقتضـيات المـادة 273 مـن القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات.

* **النقطة الأولى : تقديم التقرير الإخباري حول الأعمال التي قام بها رئيس المجلس وإخبار المجلس بالتغييرات التي طرأت على سجل المحتويات.**

**ملاحظــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة :** لم يتخذ المجلس أي مقرر بشأن هذه النقطة

* **النقطة الثانية : الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة خاصة بتعزيز شبكة رصد جودة الهواء بجهة مراكش آسفي** .

**القرار المتخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــذ :**

 صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت، على اتفاقية شراكة خاصة بتعزيز شبكة رصد جودة الهواء بجهة مراكش آسفي.

المصادقة على ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة.

* **النقطة الثالثة : المصادقة على ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة**

**القرار المتخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــذ:**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت على ميثاق الافتحاص الداخلي للجماعة.

* **النقطة الرابعة: الدراسة والمصادقة على اتفاقية الشراكة بين الجماعة ونادي الاولمبيك الرياضي السرغيني للكرة الشاطئية**

**القرار المتخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــذ:**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت على **اتفاقية الشراكة بين الجماعة ونادي الاولمبيك الرياضي السرغيني للكرة الشاطئية.**

* **النقطة الخامسة : برمجة الفائض المتوفر عن سنة 2023.**

**القرار المتخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــذ:**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت على برمجة الفائض المتوفر عن سنة 2023. وذلك على الشكل التالي :

|  |  |
| --- | --- |
| المشاريع المقترحة | المبلغ |
| **المساهمة في اتفاقيات الشراكة:**1. اتفاقية الشراكة المتعلقة بإعادة استعمال المياه العادمة لسقي المناطق الخضراء بالمدينة
2. اتفاقية الشراكة المتعلقة بإحداث مجمع للصناعة التقليدية
3. اتفاقية الشراكة المتعلقة ببناء مجزرة حديثة
4. اتفاقية الشراكة المتعلقة ببناء سوق الجملة
 | 500.000,001.000.000,001.000.000,001.000.000,00 |
| الدراسة و المساعدة التقنية المتعلقة بمجال الادارة العامة | 120.000,00 |
| الدراسة و المساعدة التقنية المتعلقة بمجال الشؤون الاجتماعية (الانشطة الرياضية) | 300.000,00 |
| بناء مسبح شبه اولمبي | 900.000,00 |
| الدراسة و المساعدة التقنية المتعلقة بمجال الشؤون الاقتصادية (الانشطة التجارية) | 50.000,00 |
| بناء سوق السمك | 300.000,00 |
| اشغال بناء مكاتب للحالة المدنية بالملحقة الثانية | 1.000.000,00 |
| إقتناء جرارات مجهزة | 800.000,00 |
| إقتناء منصة و الصوتيات | 200.000,00 |
| تجهيز قاعة الاجتماعات بالجماعة (المقر القديم) | 400.000,00 |
| إقتناء الاراضي | 1.000.000,00 |
| اصلاح و تأهيل المدارات بالمدينة | 1.000.000,00 |
| أشغال التشوير بالمدينة | 400.000,00 |
| التهيئة الخارجية للمحطة الطرقية | 1.406.700 ,62 |
| مشروع مندمج: أشغال تأهيل الطرق و شبكة الانارة العمومية و التبليط بالمدينة | 2.000.000,00 |
| **المجموع** | **13.376.700,62** |

* **النقطة السادسة** : الدراسة والمصادقة على مشروع قرار تنظيمي لاستغلال الملك العمومي لأغراض البناء.

**القرار المتخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــذ**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت على مشروع قرار تنظيمي لاستغلال الملك العمومي لأغراض البناء.

* **النقطة السابعة : الدراسة والمصادقة** على تعديل القرار التنظيمي رقم 42/2014 في شأن تنظيم الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية او صناعية او مهنية.

**القرار المتخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــذ**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت على تعديل القرار التنظيمي رقم42/2014 في شأن تنظيم الملك الجماعي العام مؤقتا لأغراض تجارية او صناعية او مهنية.

* **النقطة الثامنة : المصادقة** على اقتناء القطع المختلفة للمرافق العمومية بتجزئة الهدى 1و2و3.

**القرار المتخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــذ:**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت على الموافقة المبدئية على اقتناء القطع المختلفة للمرافق العمومية لتجزئة الهدى 01 و 02 و 03.

* **النقطة التاسعة : اقتناء عقار** لإنشاء قرية رياضية.

**القرار المتخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــذ:**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت على الموافقة المبدئية على اقتناء عقار لإنشاء قرية رياضية.

* **النقطة العاشرة: المصادقة على اقتناء قطعة ارضية لانجاز سوق لبيع السيارات والدراجات المستعملة.**

**القرار المتخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــذ:**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت على الموافقة المبدئية على اقتناء قطعة أرضية لإنجاز سوق لبيع السيارات والدراجات المستعملة

1. **النقطة الحادية عشرة : المصادقة على قرارات احداث محطات طرقية لسيارات الاجرة الصنف الاول: اتجاه بنجرير والعطاوية ، اتجاه بني عامر ميات واولاد يعكوب.**

**القرار المتخـــــــــــــــــــــــــــــــــــــذ:**

صادق مجلس جماعة قلعة السراغنة بإجماع أعضاء المجلس الحاضرين أثناء عملية التصويت على قرارات إحداث محطات طرقية لسيارات الأجرة الصنف الأول : اتجاه بن جرير والعطاوية ، واتجاه بني عامر، ميات وأولاد يعكوب.

* **النقطة الثانية عشرة :** تقديم الأجوبة عن الأسئلة الكتابية.

**-**  **السيد ياسين فنتاس:** تطبيقا لمقتضيات المادة 46 من القانون التنظيمي 113.14 المتعلق بالجماعات، نشرع في تقديم الأجوبة عن الأسئلة الكتابية التي تم التوصل بها داخل الآجال القانونية ، والتي تقدم بها المستشار السيد الحميد مجدي.

كما نذكر بمقتضيات المادة 14 من النظام الداخلي للمجلس، والتي تنص على أنه يجيب الرئيس أو أحد نوابه حسب الترتيب في التعيين، عن الأسئلة المبرمجة في الجلسة المخصصة لذلك. وأعطي الكلمة للسيد الحميد مجدي واضع السؤال لتقديم ملخص حول سؤاله في مدة لا تتجاوز خمس دقائق. وقبل إعطاء الكلمة للسيد المستشار، ونظرا لغياب كاتب المجلس ونائبه، تم تعيين المستشارة السيدة زهيرة بوجديان ككاتبة للجلسة.

- **السيد الحميد مجدي:** السؤال الأول : ما هي طبيعة العلاقة التي تربط الجماعة بمختلف المصالح الخارجية فيما يخص تدبير الشأن العمومي المشترك؟

السؤال الثاني : هل هناك تنسيق مسبق واجتماعات دورية لتجاوز النقص الناتج عن تجزيء السياسات العمومية والفصل بينها؟

السؤال الثالث: ما هي أهم المشاكل والمعيقات التي تعترض العمل المخطط له بصورة شمولية ومشتركة بين مختلف الإدارات العمومية ؟

الجواب :

- - **السيد ياسين فنتاس :**

* ا**لسؤال الأول :** ما هي طبيعة العلاقة التي تربط الجماعة بمختلف المصالح الخارجية فيما يخص تدبير الشأن العمومي المشترك؟

**- الجواب** : اعتقد أن الاجابة عنه تكون بشكل مستمر منذ بداية كل دورة عادية للمجلس الجماعي، وذلك عن طريق التقرير الإخباري ن الذي يضم مختلف الأنشطة التي قام بها المجلس في شخص السيد الرئيس، أو أحد نوابه على مستوى العمالة والمصالح الخارجية الأخرى.

بخصوص.

* **السؤال الثاني**، السؤال الثاني : هل هناك تنسيق مسبق واجتماعات دورية لتجاوز النقص الناتج عن تجزيء السياسات العمومية والفصل بينها؟

**- الجواب** : السيد الرئيس يقوم باجتماعات دورية لعرض المشاكل وتقديم إشكالات مطروحة، ويقوم كذلك بالترافع من أجل تجاوز العقبات التي تعترض المشاريع المتوقفة والمتعثرة، وأعتقد أن هذا السؤال له ارتباط بالسؤال السابق.

* **السؤال الثالث** : ما هي أهم المشاكل والمعيقات التي تعترض العمل المخطط له بصورة شمولية ومشتركة بين مختلف الإدارات العمومية ؟

**- الجواب** : بالنسبة لهذا السؤال المتعلق بالمشاكل والمعيقات التي تعترض العمل المخطط له بصورة شمولية ومشتركة بين مختلف الادارات العمومية، فهي مشاكل عادية ، والأمور عموما في تحسن مستمر. إن المجلس الجماعي اشتغل مدة من الزمن على ما يسمى ما وراء جائحة كورونا، وما خلفته من ديون وتراكمات لعدة مشاكل ، بالإضافة الى توقف المداخيل الجماعية . نحن نعمل على إحياء عجلة التنمية في علاقة مع مختلف الإدارات العمومية الأخرى ، ونعمل على سداد الديون المتراكمة لدى الجماعة كما هو الشأن بالنسبة للمكتب الوطني للكهرباء الذي بلغت ديونه مليار و 500 مليون سنتيم. ، وعلى سداد التزامات المجلس فيما يخص الاتفاقيات والشراكات، ما يهمنا هو مستقبل أفضل للمدينة بفضل المجهودات الجبارة تم تحقيق فائض يقدر بمليار و 200 مليون سنتيم، تم تخصيص 200.00 مليون سنتيم لإنجاز ملاعب القرب بالمدينة، وتم الاحتفاظ بمبلغ المليار الى حين البحث عن شراكات مع أطراف أخرى ليكون وقعه أكبر على المدينة خصوصا فيما يتعلق بتهيئة وإصلاح الطرقات .

وفيما يخص برمجة الفائض لهذه السنة، سنهتم بالمساحات الخضراء والإنارة العمومية والتأهيل الحضري، ونتمنى من الله التوفيق، كما ننوه بالعلاقة التي تربط الجماعة بمختلف المصالح العمومية والشركاء ، وعلى رأسهم السيد عامل الإقليم والسيد الباشا.

* **تعقيب السيد حميد مجدي** : على كل حال، التقرير الإخباري لا يمكنه الإجابة عن هذه الأسئلة فعندما طرحتها كانت محددة، بحيث إن الجماعة ليست لوحدها هي الحلقة الوحيدة التي تشتغل بالمدينة، بل هناك عدة مصالح متعددة تقوم بإنجاز أشغالها، وهنا تقع المشاكل عند تفاوت الأشغال وعدم التنسيق فيها، بحيث تنعدم الالتقائية، كمثال على ذلك عندما تقوم الجماعة بتهيئة مكان ما ، وإنجاز مشروع مان ويكون المكتب الوطني للماء والكهرباء أو اتصالات المغرب أو غيرها لديها مشروع بنفس المنطقة، ماذا يقع مع غياب التنسيق بعد إتمام إنجاز المشروع من طرف الجماعة . تبدأ الأشغال المنجزة في التهالك مجددا بعد قيام أحد هذه المصالح بعملية الحفر مجددا على سبيل المثال، فهذا إشكال حقيقي لا يمكن ذكره ضمن التقرير الإخباري الذي يقدم داخل دورات المجلس العادية . لذا ، يجب أن تتزامن الأشغال المراد إنجازها بمنطقة ما في وقت واحد وبتنسيق مع جميع المصالح الخارجية للوزارات بالمدينة حفاظا على جمالية هذه الأخيرة .

فقد كان في السابق تقام اجتماعات دورية أو شهرية بمقر العمالة تحت إشراف السيد العامل لمعرفة ما ستقوم به كل مصلحة خارجية للوزارات من أشغال ومشاريع ويتم الحصول على برامجها للقيام بالتنسيق والتشاور حول جميع المتدخلين فيه ، إذن دون تحقيق الالتقائية في المشاريع، يجب علينا كساكنة معرفة كل الحيثيات وما يجري بالمدينة . ومسألة الالتقائية مسألة أساسية، وهذا الإجراء شبه منعدم بالمدينة بين مختلف المصالح الخارجية للإدارات العمومية.

* **الرد عن التعقيب :**

- **السيد ياسين فنتاس :** ملاحظتكم السيد المستشار جدية ومهمة، وسنأخذها بعين الاعتبار.

- **السيد باشا المدينة :** نحن رهن الإشارة لعقد اجتماعات دورية لتحقيق الالتقائية في المشاريع بين جميع المصالح الخارجية للوزارات بالمدينة، كما جاء في تدخل السيد المستشار .

**الإمضـــــــــــــــــــــــــــــــــاء**